الأربعاء 15 كانون الأول 2021
العدد 4514 السنة السادسة عشرة
Mercredi 15 Décembre 2021 nº 4514 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

الخاضعون لعلاج الإدمان تحت رحمة «المركزي»

6

ميقاتي وخليك وسلامة: خسائر إضافية للناس بحجة لجم الدولار [2]

أول تعاون سويسري في ملف الحاكم ومشروع الادعاء عليه قائم

عون: أيّ مساعدة لا تمر بالدولة رشوة انتخابيّة [2]

«حماس» في عَقْدها الرابع
المقاومة عصيّة على التدجين

[12 ـ 15]

تُظهر الحركة، إلى الآن، إصراراً مدهشاً على عدم تخييم مكاسب المعركة الأخيرة، ورفْض العودة إلى ما قبْلها وانتزاع حقوق الغزيين من دون قيْد أو شرط (الأناضول)

قضية اليوم

سويسرا بدأت تسليم لبنان مستندات تخصّ التحقيقات حول سلامة

عون: أيّ مساعدة لا تمر بالدولة رشوة انتخابيّة

(هيثم الموسوي)

وفيق قانصوه

لأن «الشعب اللبناني يكاد يختنق تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والانهيار المالي، فمن حق اللبنانيين أن يدلّهم أحد عن المسؤول عن ذلك». لهذا، تحديداً، كان التدقيق الجنائي مطلباً أول لدى رئيس الجمهورية ميشال عون منذ وصوله إلى سدّة الرئاسة. يقول عون: «نحن في أزمة مالية كبيرة، وهناك أخطاء فظيعة حصلت. لم أسمّ أحداً، وطلبت التدقيق الجنائي كي لا نتّهم أحداً. لكن العرقلة مستمرة مَن وضعوا أنفسهم في موقع التهمة. هذا السلوك المتواصل في العرقلة يفرض استجواب المسؤولين عن السياسة المالية وعن الهدر».

وعن احتمال تقديم إخبار إلى النيابة العامة التمييزية ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حال عدم تعاونه مع الشركة المكلّفة إجراء التدقيق الجنائي والامتناع عن تزويدها بما تطلبه من مستندات، يردّ رئيس الجمهورية: «لا أستغرب إن حدث ذلك. ومعلوماتي أنه كان هناك استجواب لمسؤولين عن السياسة المالية، وأن هناك من عمل على وقفه. ولن أقول أكثر من ذلك»، لافتاً إلى أن انتهاء مفاعيل تعليق

> **«اللي بدّو يجي لعندي من فرنسا، بدّو يكون على مستوى معيّن لكي أستقبله»!**
>
> **لن أكون جزءاً من محاولة تطويف فئة من اللبنانيّين وقد أزور دمشق في أيّ وقت**
>
> **الحكم لا ينفع بثلاثة رؤوس واليديك نظام قائم على هرميّة السلطة**

قانون السرية المصرفية في 29 الشهر الجاري لا يعني أن الشركة المكلفة بالتدقيق لا يمكنها أن تطلب استكمال البيانات التي تسلّمتها قبل انتهاء مفاعيل القانون.

يشار هنا الى أن التحقيقات التي تقوم بها النيابة العامة التمييزية في ملف حاكم مصرف لبنان شهدت تقدماً لافتاً تمثّل في تلقّي لبنان، للمرة الأولى منذ عام، جواباً من السلطات القضائية السويسرية حول أسئلة تتعلق بالنشاط المالي لسلامة وعائلته. وقد سبق للقضاء اللبناني أن حصل على نسخة من عقد شركة «فوري» الذي يظهر علاقة الحاكم بالأمر. لكن القضاء لا يزال في انتظار أجوبة عن «قضية شديدة الحساسية»، ليمكن الحديث بعدها عن دخول التحقيقات مرحلة الادّعاء على سلامة. وتنفي مصادر معنيّة ما أشيع أمس عن أن النيابة العامة، ممثّلة بالمحامي العام جان طنوس، كانت في صدد الادعاء على سلامة. وتقول إن هناك من اختلط عليه الأمر بسبب رغبة مرجعيات كبيرة في الادعاء على سلامة نظراً إلى مخالفته قرارات الحكومة حيال التدقيق الجنائي. وتلفت المصادر الى أن الجهات المعنية في وزارة العدل تدرس هذا الأمر وتبحث عن أساسه القانوني.

رئيس الجمهورية، من جهة أخرى، أكد أنه بعد كتابه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتزويده بمحاضر الاجتماعات مع وفد صندوق النقد الدولي، منذ تاريخ بدء المفاوضات حتى الآن، «حُلّت القصة. لم يكونوا متنبّهين للأمر، وما حدث كان سهواً»، مؤكداً أن «التفاهم تامّ» مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

في سياق آخر، لا يخفي رئيس الجمهورية خشيته من «خطر على كل اللبنانيين. أخشى أن هناك محاولات لتفجير الوضع عبر التركيز على تطويق فئة معينة من اللبنانيين. وأنا لن أكون جزءاً من محاولة تطويق فئة من اللبنانيين وقسم من الوطن، سواء كنا زعلانين في اعتقاد الثالثة، فتهدف إلى المزيد من امتصاص الكتلة النقدية بالليرة، رغم أن مفاعيلها ستكون هائلة لجهة زيادة كلفة تسديد القروض التجارية وانعكاسها على أسعار السلع. أتى هذا البيان بتضامن حكومي مع الحاكم في إطار هدف واحد: دهس المجتمع وإذلاله أكثر لإجباره على الخضوع أكثر مما هو خاضع.

مساء أمس، أصدر مصرف لبنان بياناً يشير إلى أنه بدعوة من رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، عُقد اجتماع في السرايا الحكومية، حضره إلى الحاكم رياض سلامة، ووزير المال يوسف الخليل. ويختصر البيان مقرّرات الاجتماع الذي تداول في سبل «لجم تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية»، بخطوتين:

ـ سيقوم مصرف لبنان بتزويد المصارف العاملة بحصّتها النقدية لما تبقّى من هذا الشهر بالدولار الأميركي النقدي، بدلاً من الليرة اللبنانية، وذلك على سعر صرف منصة صيرفة. وسوف يطلب مصرف لبنان من المصارف بيع الدولارات المشتراة على سعر صيرفة كاملة إلى مختلف عملائها عوضاً عن الليرات اللبنانية التي كانت مرصودة لدفعها بالليرة اللبنانية.

ـ سيقوم مصرف لبنان بتنظيم سداد القروض التجارية بالعملات الأجنبية نقداً بالليرة اللبنانية على السعر المحدد في التعميم 151، أي 8000 ليرة حالياً، ما يساعد على خفض الطلب على الدولار ويزيد الطلب على الليرة اللبنانية في الأسواق.

من مفاعيل هاتين الخطوتين، أنهما تؤدّيان إلى خفض مؤقّت لسعر الصرف قد لا يتجاوز أياماً معدودة، لأن عرض الدولار في السوق سيكون محدوداً بالـ«كوتا» التي خصصها مصرف لبنان للمصارف لهذا الشهر فقط. ويتعزّز ذلك بأن الخطوتين مجتزآتان عن أي خطّة شاملة لمعالجة الأزمة، أي أنه حتى الآن لم تظهر ملامح «خطّة التعافي» التي تعدّها الحكومة والتي كان يُفترض ألا تلغي خطّة الحكومة السابقة، بل تعديلها بما يتناسب مع التطوّرات الأخيرة في أرقام سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتضخّم...

لكن ما هو أخطر من ذلك، أن الخطوتين تحفّزان المزيد من ارتفاع الأسعار، سواء لجهة ارتفاع كلفة الحصول على النقد الورقي بالليرة، أو لجهة شراء السلع الأساسية. وبالتالي فإن قرارات كهذه ستؤدي حكماً إلى زيادة حدّة الركود التضخمي، فأسعار السلع ستتضخم أكثر وسط ركود اقتصادي كارثي.

عملياً، إن هاتين الخطوتين تستعيدان ما قامت به قوى السلطة في فترة ما من السنة الماضية عندما قرّرت اعتقال الصرافين وزجّهم في السجن للجم تدهور الدولار. يومها انتهى الأمر بخروج الصرافين من السجن ومنحهم «مكافأة» العمل مع مصرف

تقرير

بيان الحكومة ـ وزارة المال ـ «المركزي»

لجم الدولار عبر تعظيم خسائر المجتمع

محمد وهبة

قرّرت الحكومة ومصرف لبنان ووزارة المال لجم تدهور سعر الليرة. كيف؟ شرح «المركزي» خطّته ببيان يتداخل فيه أمران: ضخّ الدولارات في السوق وبيعها على سعر «صيرفة» لامتصاص الكتلة النقدية بالليرة، وإجبار تسديد القروض التجارية بالدولار، بسعر 8000 ليرة. ويعتقد الثلاثة أن الخطوة الأولى التي عمل بها مؤقتاً لهذا الشهر، ستجفّف الليرات من السوق في مقابل ضخّ الدولارات إليه، أي التلاعب بالعرض والطلب ظرفياً، بما يؤدي إلى خفض سعر الدولار في السوق الحرّة، على أن ينعكس ذلك على سعر منصة «صيرفة» الذي بلغ أمس 23 ألف ليرة لكل دولار. أما الخطوة الثانية، في اعتقاد الثلاثة، فتهدف إلى المزيد من امتصاص الكتلة النقدية بالليرة، رغم أن مفاعيلها ستكون هائلة لجهة زيادة كلفة تسديد القروض التجارية وانعكاسها على أسعار السلع. أتى هذا البيان بتضامن حكومي مع الحاكم في إطار هدف واحد: دهس المجتمع وإذلاله أكثر لإجباره على الخضوع أكثر مما هو خاضع.

مساء أمس، أصدر مصرف لبنان بياناً يشير إلى أنه بدعوة من رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، عُقد اجتماع في السرايا الحكومية، حضره إلى الحاكم رياض سلامة، ووزير المال يوسف الخليل. ويختصر البيان مقرّرات الاجتماع الذي تداول في سبل «لجم تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية»، بخطوتين:

ـ سيقوم مصرف لبنان بتزويد المصارف العاملة بحصّتها النقدية لما تبقّى من هذا الشهر بالدولار الأميركي النقدي، بدلاً من الليرة اللبنانية، وذلك على سعر صرف منصة صيرفة. وسوف يطلب مصرف لبنان من المصارف بيع الدولارات المشتراة على سعر صيرفة كاملة إلى مختلف عملائها عوضاً عن الليرات اللبنانية التي كانت مرصودة لدفعها بالليرة اللبنانية.

ـ سيقوم مصرف لبنان بتنظيم سداد القروض التجارية بالعملات الأجنبية نقداً بالليرة اللبنانية على السعر المحدد في التعميم 151، أي 8000 ليرة حالياً، ما يساعد على خفض الطلب على الدولار ويزيد الطلب على الليرة اللبنانية في الأسواق.

من مفاعيل هاتين الخطوتين، أنهما تؤدّيان إلى خفض مؤقّت لسعر الصرف قد لا يتجاوز أياماً معدودة، لأن عرض الدولار في السوق سيكون محدوداً بالـ«كوتا» التي خصصها مصرف لبنان للمصارف لهذا الشهر فقط. ويتعزّز ذلك بأن الخطوتين مجتزآتان عن أي خطّة شاملة لمعالجة الأزمة، أي أنه حتى الآن لم تظهر ملامح «خطّة التعافي» التي تعدّها الحكومة والتي كان يُفترض ألا تلغي خطّة الحكومة السابقة، بل تعديلها بما يتناسب مع التطوّرات الأخيرة في أرقام سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتضخّم...

لكن ما هو أخطر من ذلك، أن الخطوتين تحفّزان المزيد من ارتفاع الأسعار، سواء لجهة ارتفاع كلفة الحصول على النقد الورقي بالليرة، أو لجهة شراء السلع الأساسية. وبالتالي فإن قرارات كهذه ستؤدي حكماً إلى زيادة حدّة الركود التضخمي، فأسعار السلع ستتضخم أكثر وسط ركود اقتصادي كارثي.

عملياً، إن هاتين الخطوتين تستعيدان ما قامت به قوى السلطة في فترة ما من السنة الماضية عندما قرّرت اعتقال الصرافين وزجّهم في السجن للجم تدهور الدولار. يومها انتهى الأمر بخروج الصرافين من السجن ومنحهم «مكافأة» العمل مع مصرف لبنان وفي خدمة أهدافه للمضاربة على العملة بشكل منظّم ووفق أجندة الحاكم، وليس المضاربة على العملة بشكل عشوائي. فبحسب مصادر مطّلعة، إن الصرافين يعملون بأوامر مباشرة من مصرف لبنان لبيع الدولارات وشرائها. لا بل إن المصرف المركزي، من خلال تعاملات الصرافين مع مديرية العمليات النقدية ومع منصّة «صيرفة»، صار قادراً على شراء الدولارات الورقية المتداولة في السوق.

(أرشيف ـ بلال جاويش)

ولا تقف رواية المصادر عند هذا الحدّ، بل تشير إلى أن الارتفاع الأخير المسجّل في سعر الصرف كان سببه شراء بعض الصرافين كميات كبيرة من الدولارات لحساب مصرف لبنان. وإذا صدقت هذه الرواية، فهذا يعني أن مصرف لبنان استعمل هذه الدولارات للتأثير النسبي في سعر الصرف، أو على الأقل في محاولة التأثير بواسطة الخطوتين المذكورتين في بيانه المسائي أمس. بمعنى آخر، إن الرواية تتجنّب توصيف عملية التلاعب بسعر الصرف التي ينفّذها مصرف لبنان بالتلاعب ربطاً بحاجاته للدولارات، وربطاً بالتأثيرات السياسية التي تترافق مع ذلك. أي أن سعر الصرف تحوّل على يد سلامة وصرّافيه إلى عامل سياسي في خدمة بعض قوى السلطة، وفي خدمة مشروع كبح أي أفكار لمقاضاته وتوجيه أيّ اتهام قضائي له.

في العادة يكون الأثر معاكساً، أي أن سعر الصرف يتأثر بالعوامل السياسية ويرتفع أو ينخفض تزامناً مع الاستقرار السياسي أو انعدام اليقين السياسي. لكن في الحالة الراهنة، يبدو أن سعر الصرف تحوّل إلى أداة سياسية سيكون لها اليد الطولى في رسم معالم المرحلة المقبلة لجهة توزيع الخسائر على أبواب الانتخابات النيابية.

كذلك، يمكن قراءة البيان من زاوية أخرى مفادها أن الحكومة ومصرف لبنان يعتقدان بأن شراء الوقت هو الحيلة الأكثر ملاءمة الآن في انتظار معجزة ما لانعقاد الحكومة أو للاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن لا يمكن شراء الوقت، إلا عبر إجراءات تعسّفية تطاول الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. الهدف الأساسي لهذه الإجراءات هو كبح الاستهلاك. وهو أمر لا يمكن تحقيقه من دون رفع الأسعار. وبالتالي فإن استخدام السياسات النقدية في هذا السبيل يتيح امتصاص السيولة بالليرة من دون أي اعتبار لانعكاسات ذلك على حاجات المجتمع وتراكم خسائره.

واللافت أن تكون وزارة المال حاضرة في هذا الاجتماع من دون أن يكون لها أيّ دور أو وظيفة، حتى لو كان الهدف المعالجة المؤقتة. فما تقوم به وزارة المال، هو أنها تتفرّج على كل هذه التداعيات الكارثية، فيما هي غارقة في دراسة سيناريوات زيادة الإيرادات عبر زيادة الدولار الجمركي وزيادات ضريبية أخرى. بهذا المعنى، يجري تسخير السياسات الضريبية لأهداف يرسمها مصرف لبنان حصراً برعاية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وإشرافه.

تقرير

البيطار يعد بإطلاق سراح بعض الموقوفين

ميسم رزق

لم ييأس أهالي الموقوفين في جريمة انفجار مرفأ بيروت من «دق» أبواب القضاء لحل قضية أبنائهم وأقاربهم المحتجزين منذ أكثر من عام. فبعد اللقاء الأخير الذي جمعهم بالمحقق العدلي القاضي طارق البيطار، الأسبوع الماضي، وسمعوا خلاله كلاماً غير مطمئن، زار وفد من الأهالي وزير العدل هنري خوري أمس ووضعوه في جو لقائهم بالبيطار، طالبين منه المساعدة. خوري أكد للوفد أن «لا صلاحية» لديه، ولا يمكنه التدخل لدى القاضي في ما يتعلق بالملف، لافتاً إلى أنه «كانت هناك محاولات للحل... كلها باءت بالفشل»، ودعا الأهالي إلى «الذهاب إلى النواب».

(هيثم الموسوي)

المبادرات السياسية معطلة والحكومة معلقة

بعدها توجّه الأهالي للاجتماع مجدداً بالبيطار ونقلوا إليه أجواء اللقاء بوزير العدل، فأجابهم بأن «لا أحد يستطيع أن يتدخّل بعملي»، وأشار إلى أنه «بدأ يدرس إخلاءات السبيل». وقال: «اتركوني اشتغل. هناك بعض الموقوفين الذين سأطلق سراحهم قريباً بينما آخرون سيبقون في السجن».

وفيما أغلق الباب على أي حلّ قضائي من شأنه تنحية البيطار أو حصر صلاحياته وتفعيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، يبدو الحلّ السياسي صعب المنال قريباً. لا سيما أن التيار الوطني الحر قرر عدم السير في أي خطوة من شأنها أن تمس بالبيطار. بالإضافة إلى أن رفض غالبية القوى السياسية ومنها القوات اللبنانية وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي التصويت على لائحة الاتهام النيابية التي تكرّس صلاحية المجلس الأعلى في ملاحقة السياسيين، ما يقود عملياً إلى بقاء مجلس الوزراء معلقاً أقله حتى نهاية العام الجاري، إذ لا نية لدى أحد حتى الآن للتراجع عن موقفه.

قضية

لجنة الاتصالات: «ما باليد حيلة»
الإنترنت مهدّد بالتوقف

ندى أيوب

بسبب قرار مصرف لبنان وقف تمويل مدفوعات «أوجيرو» وشركتي الخليوي، سواء لاستجرار الإنترنت أو لأي مدفوعات تشغيلية أخرى، سيكون قطاع الاتصالات أمام خيارين مُرّين: رفع تعرفة خدمات الاتصالات على المستهلكين أو تمويل الأكلاف الإضافية من الخزينة، أي أن يكون فرق الكلفة بمثابة دعم، علماً بأن الخزينة لا يمكنها تحمّل مثل هذا الأمر.

فمنذ أسابيع، قرّر المجلس المركزي لمصرف لبنان تحويل الدولارات التي يطلبها قطاع الاتصالات (أوجيرو وشركتا الخليوي) لتمويل عقود أشغال ومواد وسلع مستوردة على سعر منصّة صيرفة، ما ضاعف مرات عدّة الأكلاف التشغيلية للقطاع. في ضوء هذه التطوّرات، عقدت لجنة الإعلام والاتصالات النيابية جلسة أمس للبحث في الأكلاف التشغيلية للقطاع، وفي مقدمها تأمين المحروقات لمحطات الاتصالات المستعملة من الشركتين وهيئة أوجيرو.

في ما يتعلق بشركتي الاتصالات، أشار رئيس اللجنة النائب حسين الحاج حسن إلى أن الشركتين تشتريان المازوت بالليرة من منشآت النفط على سعر صيرفة، وأن المنشآت تحوّل المبالغ المقبوضة بالليرة إلى دولارات نقدية من خلال مصرف لبنان، مقرّاً بأن ذلك لم يلغ «الأخبار» إلى أن «الموردين يرفضون تطبيق العقود ما لم تتضح آلية الدفع وقيم المبالغ، خصوصاً أنهم باتوا يعتبرون عقودهم خاسرة ولا شيء يجبرهم على التنفيذ». وأشارت المصادر إلى أن «أوجيرو طالبت بسلفة عاجلة من وزارة المالية بقيمة 65 مليار ليرة تكفي لشراء المحروقات حتى نهاية شباط المقبل، تفادياً لاحتمال انقطاع الإنترنت للسنترالات. وتشير مصادر «الأخبار» إلى أن «الموردين يرفضون تطبيق العقود ما لم تتضح آلية الدفع وقيم المبالغ، خصوصاً أنهم باتوا يعتبرون عقودهم خاسرة ولا شيء يجبرهم على التنفيذ». وأشارت المصادر إلى أن «أوجيرو طالبت بسلفة عاجلة من وزارة المالية بقيمة 65 مليار ليرة تكفي لشراء المحروقات حتى نهاية شباط المقبل، تفادياً لاحتمال انقطاع الإنترنت خلال عشرة أيام كحد أقصى إذا لم تؤمّن الاعتمادات اللازمة بالليرة». هنا تتخوّف المصادر من رفض رئيس الجمهورية توقيع المراسيم الجوالة، معتبرة ذلك «عقبة إضافية».

نفقات الهيئة بالدولار لا تقتصر على المحروقات، إذ إن لديها عقوداً لشراء مستلزمات تتعلق بالصيانة والتشغيل كالكوابل الكهربائية وقطع الغيار بقيمة 61 مليون دولار سنوياً أي ما يعادل 92 مليار ليرة على سعر صرف 1507. وإذا وافقت «أوجيرو» على تسديد هذه المستحقات على سعر صيرفة توقيع المراسيم عند رغبة «المركزي»، سترتفع الكلفة إلى نحو 1300 مليار ليرة، أي أنها ستكون مجبرة على اقتراح مضاعفة الكلفة على نحو 800 ألف مشترك لتغطية الفرق في الكلفة التشغيلية. صحيح أنه في الأسبوع المنصرم، أقرّت الهيئة العامة لمجلس النواب قانوناً بمنح «أوجيرو» 350 مليار ليرة إضافية للقيام بأعمالها، إلا أن القانون لم ينشر بعد في الجريدة الرسمية، بل تستبعد المصادر دخوله حيّز التنفيذ قبل شهر شباط. ومن اليوم إلى حينه تصف الفترة بـ«الخطرة».

(مروان بو حيدر)

> أوقف مصرف لبنان تحويل الدولارات إلى الخارج لاستجرار الإنترنت علماً بأن المطلوب دفع 400 ألف دولار فقط

وفي السياق نفسه، أوقف مصرف لبنان تحويل الدولارات إلى الخارج لاستجرار الإنترنت من باب الضغط لتطبيق قراره. علماً بأن المطلوب دفع 400 ألف دولار فقط، والشركات الموردة لن تنتظر ابتداع الحلول في بلد لا يريد مسؤولوه رفع تعرفة الخدمات بخلفية شعبوية انتخابية، ولا قدرة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة على لجم الدولار، ولا قدرة للحكومة على لجم سياساته النقدية السيئة، ولا قدرة لها أيضاً على التفتيش عن حلول حقيقية.

برأي رئيس لجنة الاتصالات يفترض لجم «هروب مصرف لبنان إلى الأمام»، ودعوته إلى تحويل الدولارات اللازمة للإنترنت. لكن أعضاء اللجنة لم يكونوا على موجة واحدة، بل برزت وجهة نظر أخرى تقول إن «تحميل المسؤولية لمصرف لبنان وحده أمر مرفوض، وقد لا يكون اقتراح الحاج حسن صائباً في ظل الحاجة إلى خطة اقتصادية واضحة من الحكومة وخطط لكل قطاع على حدة تعدل بين المواطن والشركات، فمجلس النواب لم يعد يستطيع فعل شيء».

وتطرّقت اللجنة إلى زيادة كلفة تعرفة الاتصالات بكل جوانبها، فتمنى الحاج حسن «عدم الذهاب إلى جيوب المواطنين بل تحفيز الاقتصاد»، وجرى التأكيد على أن السعر الرسمي لبطاقات التشريج ما زال على حاله. لكن عجز اللجنة يتبدّى في أنها أوكلت لوزير الاتصالات وشركات الخليوي ملاحقة ومتابعة أي وكيل يزيد السعر من تلقاء نفسه ليحقّق أرباحاً غير مشروعة. علماً أنه يمكن الوزارة أن تقوم بهذه الملاحقة من دون تمنّ. إذا كانت شركتا «ألفا» و«تاتش» و«أوجيرو» تعاني من النفقات الكبيرة المرتبطة بسعر الدولار، والمواطن بدوره يعاني من تدهور القيمة الشرائية لعملته، فما الحل؟ حتماً ليس ما خلص إليه رئيس اللجنة المعنية بالقطاع اليوم بتصريحه: «ليتفضل المسؤولون ليعالجوا هذا الموضوع من جذوره وليس بالقشور».

تخوّف من أن يطول إضراب موظفي الخليوي

بدأ موظفو الخليوي إضراباً مفتوحاً أول من أمس رفضاً لخرق عقد العمل الجماعي الموقّع بينهم وبين شركتي «ألفا» و«تاتش» ووزارة الاتصالات من خلال عدم زيادة درجة الاستشفاء والطبابة التي يحصلون عليها من درجة أولى إلى درجة ثانية. ونتج من ذلك توقف كل عمليات خدمات الزبائن وإقفال المتاجر، كما توقف الموظفون عن تسليم بطاقات التشريج، وأحجموا عن القيام بكل أعمال الصيانة على الشبكات.

حضرت مطالب الموظفين وإضرابهم أيضاً على جدول أعمال لجنة الاتصالات، لكن النقاش فيها انتهى بالطلب من وزير الاتصالات جوني قرم، ومن مديري الشركتين، تكثيف الحوار مع مجلس نقابة مستخدمي وموظفي الخليوي للوصول إلى حل، خوفاً من أن تطول فترة الإضراب وتعطيل الشبكة.

وكان لمجموعة «وعي» بيان حول الموضوع اعتبرت فيه أنه وإن «كانت أسباب الإضراب مفهومة، إلا أن ظروف التفكير بإمكانية استمرار حصولهم على امتيازات في مثل هذه الظروف هو تفكير غير واقعي وغير عقلاني، ليس فقط لأننا نعيش في ظل انهيار مالي واقتصادي فقط، بل لأن إدارة قطاع الخليوي باتت للدولة والقطاع العام الذي لا يستفيد موظفوه من امتيازات مماثلة. وأن هناك معياراً أساسياً واحداً لمقاربة أوضاع القطاع وتحدياته، وهو الحرص على إنجاحه في ظل الدولة وإدارة القطاع العام. وكل عمل لا يصب في هذا السياق، ويؤدي إلى خلق صعوبات وعراقيل إنما يؤدي خدمة لأباطرة المال الذين ينتظرون لحظة الانقضاض على القطاع لنهشه».

مقالة

«الإقامة الذهبية» في جمهورية الفقر

هيام القصيفي

كل من رافق أحداث الصومال، منذ الثمانينيات، على مدى سنوات طويلة، وغطى أخبار هذا البلد وتدهور أوضاع سكانه والمجاعة التي ضربته وصور أطفالها الذين يعانون من سوء التغذية، يدرك تماماً كيف اعتاد العالم سماع أخبار المجاعة والفقر، على رغم كل الجهود الإنسانية وعمل المؤسسات الدولية لتأمين احتياجات الصوماليين.

قد تكون هذه تماماً حال اللبنانيين في اعتيادهم أخبار تدهور عملتهم وأوضاعهم وتراجع مستوى غذائهم ومعيشتهم وغيرهما من يوميات الحياة المأسوية. لم تعد مسؤولية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وحده الذي يقول إن اللبنانيين سيعتادون، ولا مسؤولية المصارف والسلطة السياسية. من رأى أمس، بعدما وصل سعر الدولار إلى 28 ألف ليرة، الكآبة تعلو وجوه عسكريين وموظفين في القطاع العام وأساتذة ثانويين وجامعيين وموظفين، في مقابل غياب الحد الأدنى من ردود الفعل، يطرح أسئلة هي نفسها التي يطرحها ديبلوماسيون على نظرائهم اللبنانيين، في بيروت والخارج، حول تماهي الشعب اللبناني مع هذا الواقع، إضافة إلى طرح هؤلاء الديبلوماسيين أسئلة جدية، عما يرونه من صور تصلهم عبر سفاراتهم، عن افتتاح مطاعم ونوعية الحضور فيها، والسهر و«العجقة» في بعضها الآخر، وحركة المحال التجارية الفخمة في بيروت، فيما لبنان الرسمي يطلب مساعدات غذائية لشعبه. وعلى رغم أن صحافيين غربيين لا يزالون يتضامنون مع لبنان، ومستمرون في تغطية مأساة شعبه الاقتصادية، إلا أن المفارقات التي يرونها ويفرزها لبنان، تكمن في حال الخدر والاستسلام التي باتت مقرفة حد الغثيان، أمام القيام بأي عمل اعتراضي. والأسوأ في ما يفرزه لبنان، أن كل حالات التضامن الإنساني والمساعدات الإنسانية التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات، تختفي في ظل همروجات السفر لتمضية الأعياد في الخارج، وتظاهرات الانتماء إلى طبقة «الإقامة الذهبية»، في وقت لم تعد توجد أوصاف للكلام عن حالات الفقر وعدم قدرة اللبنانيين عن شراء أدويتهم.

هذا التباين بين اللبنانيين، وقد عرفه لبنان خلال الحرب والانهيار المالي السابق، مع إنتاج طبقة أثرياء الحرب، يتمدد ليعكس، في شكل حاد، الانقسام بين الحالة الحقيقية لغالبية اللبنانيين، والحالة السياسية. ولعلها إحدى مفارقات «التطبيع» الذي تلزم به الطبقة السياسية نفسها، بعدما ثبت لديها عجز اللبنانيين التام. فرئيس الجمهورية يذهب إلى قطر لافتتاح حفل رياضي، ويمضي نهاره في نشاطه الرئاسي في اللقاءات والتصريحات في شكل عادي. والمجلس النيابي يمارس دوره «التشريعي» وكأن هناك حياة سياسية عادية في بيروت، في نشاط لم يقم به المجلس حتى في عز أيامه التشريعية، من خلال جلسات ولجان تناقش قوانين في دولة يفتقد فيها الجميع إلى تطبيق القانون بالحد الأدنى منه. ورئيس الحكومة يتنقل بين دولة وأخرى، ويكثف اجتماعاته الوزارية خارج مجلس الوزراء، والوزراء يمارسون أعمالهم في شكل عادي، في جولات محلية وخارجية. لكن أسوأ ما في المشهد السياسي هو نشاط النواب والمرشحين استعداداً للانتخابات النيابية المقبلة.

ففي أيام الأسبوع، تنهال الاتصالات الهاتفية على مفاتيح انتخابية للإعداد للقاءات مرشحين إلى الانتخابات نواباً وطامحين للنيابة. وفي عطلة الأسبوع تبدأ اللقاءات الجماعية تتنقل من منزل إلى آخر، ومن كنيسة إلى أخرى، للمشاركة في النشاطات الاجتماعية، والموسم بدأ حافلاً في الاستعداد لعيد الميلاد. والطامحون الميسورون، والحزبيون الذين تخصص لهم إمكانات الحزب المالية، بدأوا بتسييل الدولارات، وكلما ارتفع سعر الدولار ارتاح هؤلاء أكثر. حتى أن بعضهم لم يعد مضطراً لتقديم هبات كاملة بل خفض على سعر براميل المازوت لناخبيهم، في المناطق الجبلية. تجري اللقاءات الانتخابية وكأن الحياة اليومية تسير بوتيرة طبيعية، فالنقاشات تتغير بتغير الأحزاب، بين استهداف العهد واستعادة الحقوق، أو تغيير خريطة المجلس ودور حزب الله. لا يتحدث أحد عن إنماء البلدات ولا مشاريع مستقبلية. لم ينتبه هؤلاء إلى أن الناخبين في الجبال الذين يريدون لهم أن ينتخبوا في أيار بدل آذار بسبب الشتاء، نزحوا فعلياً من بلداتهم بفعل البرد وعدم تأمين المازوت، وأن هؤلاء، ومنهم في قرى التهجير، تهجروا مجدداً من أرضهم بفعل غياب الكهرباء وارتفاع أسعار المولدات، وليس بفعل الحرب، أو عدم دق الأجراس، وأن العجقة في عطلة الأسبوع لا تزال موسمية. ولم يسأل أحد من الحاضرين الحزبيين نوابهم عما فعلوه في مجلس النواب لاستعادة أموالهم، ولا سألوا عن أوستراد جونيه الذي وعد العهد به أهل كسروان به منذ بدايته، ولم يسأل أحد من الحضور النواب عن تصريف الإنتاج الزراعي، ولا عن النفايات وكل الوعود السابقة. سألوا عن الكهرباء والمازوت، والنواب والمرشحون الحزبيون، في المقابل، اطمأنوا إلى أن محازبيهم لا يزالون على ولائهم لهم، بدليل أن الاجتماعات تضم المحازبين أنفسهم منذ سنوات، والمناصرين الذين لا يزالون منصاعين لقيادتهم الحزبية، حتى لو بلغ سعر الدولار خمسين ألف ليرة.

تقرير

معالجة الصرف الصحي في زحلة رهن «إذن» ميريام سكاف

هديل فرفور

في الثاني من الشهر الجاري، وجّهت «المصلحة الوطنية لنهر الليطاني» إلى رئيسة الكتلة الشعبية ميريام سكاف طلب إذن مرور وتنازل عن نحو مئتي متر من عقارين تملكهما في منطقة حوش الأمراء العقارية، بهدف تسهيل تنفيذ مشروع استكمال شبكات الصرف الصحي لمحطة المعالجة في زحلة بطول 20 كلم (...) ولتلافي فقدان التمويل لمشروع الصرف الصحي في البقاع وحماية الموارد المائية والبيئية والصحية في مدينة زحلة وجوارها».

وفق معلومات «الأخبار»، فإنّ سكاف، وخلافاً لكل أصحاب العقارات التي يمرّ بها المشروع الذين وافقوا على «تسهيل» تنفيذ المشروع، رفضت التجاوب مع طلب «مجلس الإنماء والإعمار» منح الإذن بالمرور قبل البتّ في مسألة التعويضات المترتبة عن استملاك العقارات. واشترطت الحصول على ثلاثين ألف دولار تمديد الأنابيب والتنازل عن 152 متراً طولياً من العقار رقم 477 و53 متراً طولياً من العقار 489.

في المبدأ، يفرض تنفيذ المشروع لجوء «الإنماء والإعمار» إلى استملاك العقارات ليؤمن حق مرور الشبكات، لكن منصب رئيس لجنة الاستملاك في محافظة البقاع لا يزال شاغراً منذ عام 2017 ولم يُعيّن أي بديل له، «ما يعني أن البت في التعويضات مجمّد إلى حين تعيين بديل وفق ما تفترض الآليات القانونية»، على ما تقول مصادر متابعة للملف مُشيرةً إلى أن الجهات الرسمية المعنية «غير قادرة في الوقت الراهن على صرف أي تعويضات لأي مالك عقار يمر به المشروع». ولفتت المصادر إلى «تجاوب أصحاب الملكيات العقارية الصغيرة مع المجلس بهدف تحقيق المصلحة العامة فيما لا تزال جهة سياسية وازنة في زحلة تدعي الحرص العام تتريث في التجاوب وتشترط صرف تعويضات لها».

حاولت «الأخبار» التواصل مع سكاف للوقوف على رأيها لمعرفة خلفيات القضية لكنها لم تردّ على اتصالات متكررة.

من جهته، أوضح المدير العام لمصلحة الليطاني سامي علوية أنه طلب من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي منذ نحو شهرين تعيين رئيس لجنة الاستملاك في محافظة البقاع «وقد أعد مرسوم لهذه الغاية ولا نزال في الانتظار». لكنّ المُشكلة الفعلية، وفق علوية، تكمن في وجوب تسريع تنفيذ المشروع «لأن المهلة التي يفرضها القرض الممول من البنك الدولي بخسارة التمويل».

وكان مجلس الإنماء والإعمار وقّع في 2 أيلول 2016 اتفاقية قرض بقيمة 55 مليون دولار مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع «الحد من التلوث في بحيرة القرعون». ووفق الكتاب المرسل من «المصلحة»، فإنّ «النشاط الرئيسي للمشروع هو بناء شبكات مياه صرف صحي لتوصيل مياه الصرف المنزلي إلى محطات التكرير»، علماً أن 90% من ميزانية المشروع لبناء شبكات الصرف وتنحصر منطقة عمل المشروع في زحلة والبقاع الغربي.

> طلبت سكاف 30 ألف دولار «فريش» للتنازل عن 200 متر لتمديد أنابيب

ووفق «المصلحة»، فإنّ تأمين حق المرور للمشروع من شأنه أن «يضمن حماية مياه نهري الليطاني والبردوني وبحدّ من التلوث ويحول دون تفاقم الكارثة البيئية والصحية التي يعاني منها سكان منطقة الحوض الأعلى لنهر الليطاني ومدينة زحلة». من هنا، طالب علوية سكاف «عبر الأخبار» بتقديم المصلحة العامة ومصلحة زحلة والموافقة على تأمين حق المرور على غرار أصحاب الملكيات المجاورة.

مؤتمر

عندما يتزامن الفقر مع النقص في المهنيّين

صباح وتّار

«تغيُّر الأولويّات خلق مهمّة جديدة، وهي مهمّة خلق فرص عمل»، بهذه العبارة، أراد رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله أن يفتتح جلسات «مؤتمر التدريب المهني المعجّل» للإضاءة على مشكلة مزدوجة بين الفقر والنقص في العمالة الحرفية الماهرة يمكن معالجتها من خلال برامج تدريب مهني سريعة.

المؤتمر يمثّل فرصة لمعاينة جانب أساسي بين مسارات التعليم وحاجات سوق العمل. فهذه السوق، التي كانت ضعيفة نسبياً في السنوات الماضية، تلقّت صفعة كبيرة في السنتين الماضيتين بسبب الانهيار المصرفي ـ النقدي، وبسبب جائحة كورونا والتعطيل الذي رافقها. فقد أدّت هذه العوامل إلى نقص حادّ في قطاع الموارد البشرية الخدماتية، ما شكّل حاجة مستعجلة في السوق للبحث عن خبرات ذات منهجية بشهادات معترف بها.

وفي الوقت نفسه، كان انعكاس الأزمة على المجتمع هائلاً إلى درجة أن غالبية الأسر المقيمة في لبنان انزلقت إلى الفقر أكثر فأكثر، وباتت لديها حاجة إلى العمل أكبر من السابق.

تطابق الفقر والنقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة لا يواكب بسياسات حكومية. وبحسب ممثل مديرية التعليم المهني والتقني، فاروق الحركة، فإن «أسواق العمل بحاجة إلى أشخاص مؤهّلين يملكون تعليماً وتدريباً ملائماً لاحتياجاتها». على هذا الجانب، يتبيّن أن أسرع حلّ لمشكلة الفقر والنقص البشري المؤهل يمكن تغطيته بالتدريب المهني المعجّل. أي التدريب المحصور بشرائح اجتماعية وبفترات زمنية محدّدة. فهو يسهم في تمكين الأطفال والشباب والنساء والرجال على حدّ سواء ويجهّزهم للانخراط في قوّة العمل والمساهمة في القيم المضافة في الاقتصاد، سواء كان العمل حرفياً أو ذات طابع يدوي لا تتطلّب ممارسته سوى معلومات يمكن الحصول عليها سريعاً.

التدريب المهني المعجّل يمثّل ضرورة لتقديم شهادة لهؤلاء، وتمكينهم من العمل ومكافحة الفقر وخفض معدلات البطالة. وله انعكاسات أكثر عمقاً في بنية المجتمع تتعلق بعمالة الأطفال والنساء.

في المؤتمر، شدد المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية القاضي عبد الله أحمد على «أهمية تمكين دور المرأة في المجتمع وتدريبها على حماية نفسها من مختلف المخاطر التي تتعرّض لها من خلال دورات تدريب مهني». ولفت الى أن «ما لا يقلّ عن 4500 طفل ما دون الـ 18 عاماً يتلقّون هذا النوع من التأهيل، من خلال التدريب المهني المعجّل».

قضية

منذ ثلاثة أشهر يمتنع مصرف لبنان عن فتح اعتمادات لاستيراد الدواء الوحيد لمعالجة المدمنين على المواد الأفيونية. الانقطاع الكلي المتوقّع للدواء في غضون ثلاثة أشهر يضع على المحك رحلة علاج 1200 مدمن ويعرّضهم لخطر الموت

أدوية منتهية الصلاحية وجرعات أقل لمتلقي العلاج

الخاضعون للعلاج من الإدمان تحت رحمة «المركزي»

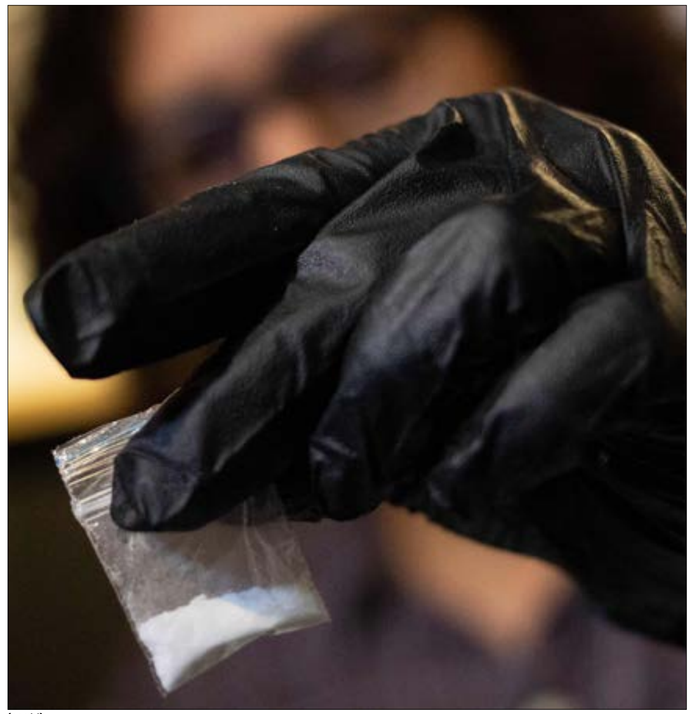
(أ ف ب)

ندى أيوب

قبل خمسة أسابيع، أبلغت شركة «حلبي مينا فارما»، الوكيل الوحيد لاستيراد دواء Buprenorphine وبديله Suboxone (يُستخدمان للعلاج من الإدمان على المواد الأفيونية)، وزارة الصحة أن مصرف لبنان يرفض توقيع الاعتمادات لاستيرادهما، ما يهدّد برنامج معالجة نحو 1200 شخص مسجلين ضمن برنامج العلاج بالبدائل لمستخدمي المواد الأفيونية في وزارة الصحة (المصدر الوحيد للدواء).

الوزارة أبلغت صيدليات مستشفيات رفيق الحريري وضهر الباشق والباس الهراوي الحكومي، وهي المراكز الحصرية لتوزيع الدواء على المدمنين المسجلين في البرنامج والخاضعين للمتابعة من جمعيات معنية بعلاج الإدمان تتعاون مع الوزارة وأطباء نفسيين مُعتمدين من قبلها. وشكّلت دائرة المخدرات في وزارة الصحة خلية أزمة مع الجمعيات و«شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من مخاطر استخدام المخدرات»، و«الجمعية اللبنانية للطب النفسي». وبحسب المديرة التنفيذية لمركز «سكون» لمعالجة الإدمان تاتيانا سليمان، فإن الخطوات الاستباقية المؤقتة للتقليل من المخاطر، تمحورت حول «طلب الوزارة من الجمعيات تخفيف عيارات الدواء (dose) المعطاة لكل مريض، واستحصال الوزارة على إذن من جمعية الأطباء النفسيين لاستخدام مخزونها من الدواء المنتهي الصلاحية منذ قرابة شهر، وتأمين الجمعيات هبة فرنسية حوّلتها إلى المستورد لشحن 6 آلاف علبة دواء، تسد حاجة الخاضعين للعلاج لفترة شهرين».

سليمان أكدت لـ«الأخبار» أن استخدام «الستوك» وتقليل كميات الدواء للمرضى والهبة لن تساعد في توفير العلاج «لأكثر من ثلاثة أشهر على أبعد تقدير». وهو ما أكدته أيضاً الدكتورة زينب عباس من دائرة المخدرات، مشيرة إلى احتمال وصول الشحنة الفرنسية هذا الأسبوع، وإلى أن التبرعات من الجهات الدولية كالأمم المتحدة أو

> امتنع مصرف لبنان عن فتح اعتمادات لاستيراد الدواء الوحيد لعلاج المدمنين

الاتحاد الأوروبي «حلّ مرحلي»، أما المدى الطويل فـ«غير مضمون».

معاناة المدمنين على المواد الأفيونية كانت قد بدأت قبل بلوغ مرحلة الانقطاع الكلي، مع رفع مصرف لبنان للدعم بنسبة 20% عما تبقى من دواء Buprenorphine وبديله Suboxone في مراكز الوزارة، ليصل سعره إلى ما بين 121 ألف ليرة و136 ألف ليرة بعدما كانت تتراوح بين 27 ألف ليرة و30 ألفاً. لذلك، فإن السؤال مشروع عما إذا كان الرفع الجزئي للدعم عن العلاج، وتوقفَ مصرف لبنان عن توقيع موافقات استيراده، خطوة نحو الرفع الكلي للدعم. وهو سؤال لا جواب عليه لا لدى الوزارة ولا الجمعيات، علماً أن التفاوض مستمر مع مصرف لبنان وفق تأكيد عباس.

وأبعد من دخول المستشفى وأذية النفس، فإن تأثيرات الانقطاع المفاجئ للمدمن عن العلاج البديل تصل إلى حد الوفاة بجرعات زائدة أو ارتكاب جرائم خلال نوبات عنفية بسبب العوارض الانسحابية.

وتوضح سليمان أن «العلاج البديل يعطى على فترة زمنية طويلة، وتوقيفه يكون تدريجياً، منعاً لتهديد حياة متلقيه واحتمال عودته إلى الإدمان، خصوصاً أن الفئات التي تخضع لهكذا أنواع من العلاجات مصنّفة حالتها بالمستعصية، والتقنين بكميات الدواء في حد ذاتها يخلق لديها أوجاعاً نفسية وجسدية».

أما البدائل المتوافرة عن تناول الأدوية البديلة للأفيونيات، كبرنامج إزالة السموميات «ديتوكس»، فمحصور بالحالات العيوصة، حيث تعمل الجمعيات بالتعاون مع وزارة الصحة على إدخال المريض إلى مستشفى ضهر الباشق الحكومي، المستشفى الحكومي الوحيد الذي يجري هذا النوع من العلاج. والمعضلة هنا تكمن في كلفة «الديتوكس» التي تراوح وفق عباس «بين 5 ملايين ليرة إلى 10 ملايين كفرق وزارة، وقد أمّنت خلية الأزمة منحة لتغطية علاجات «الديتوكس» خلال الشهر الحالي فقط، والعمل جارٍ لتأمين تغطية لكانون الثاني المقبل».

العلاج حق مقابل الملاحقة

في لغة القانون، يطيح تعسّف المصرف «المركزي» بمبدأ عدم ملاحقة المدمن مقابل الالتزام بالعلاج، ويلفت المحامي بول مرقص إلى أن «المشرّع كرّس حق المدمن في طلب العلاج قبل ملاحقته وحتى أثناء استجوابه والنظر في قضيته، شرط متابعة العلاج حتى استحصاله على شهادة تثبت شفاءه التام».

وينصّ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الصادر سنة 1998 في المادة /183/ منه على أنه «لكل مدمن على المخدرات قبل إجراء أي ملاحقة ضده أن يتقدم تلقائياً أمام لجنة مكافحة الإدمان على المخدرات المنصوص عليها في المادة 199 من هذا القانون طالباً إخضاعه لتدابير العلاج الجسماني والنفساني من مرض التعاطي، ويوقع تعهداً بذلك حيث يكون له الحق في هذه الحالة بإخفاء هويته إلا لأشخاص ملزمين بسر المهنة وعدم ملاحقته إذا تابع العلاج واستمر فيه حتى استحصاله على شهادة تثبت شفاءه التام من التسمم الإدماني والاعتياد الجسماني وتخلصه من الارتهان النفساني لعادة التعاطي».

وبما أن المشرّع لم يرد على ذكر الحالات التي تكون خارجة عن إرادة المدمن التي تمنعه من متابعة العلاج، فبرأي مرقص «يعود للقاضي التثبت من أن الانقطاع عن العلاج كان نتيجة أسباب خارجة عن إرادة المدمن، ولديه استنسابية للحكم بملاحقته من عدمها».

(هيثم الموسوي)

تقرير

خيارات المدارس بعد العطلة:

التعليم «أونلاين» وارد؟

فاتن الحاج

عشية عطلة الأعياد الممددة حتى 10 كانون الثاني المقبل، يعود التشكيك بإمكان الرجوع إلى التعليم الحضوري في المدارس الخاصة، إن بسبب كورونا أو الوضع الاقتصادي المأزوم. ويطل «التعليم عن بعد» برأسه من جديد، مع كل ما يحمله هذا الخيار من انطباعات سيئة لدى الأهل، بالنظر إلى فشل التجربة في السنتين الماضيتين والكارثة التي حلت بالمستويات التعليمية من جهة، والاعتراض على دفع قيمة القسط نفسها لقاء خدمة «أونلاين» من جهة ثانية. بعض المدارس أرسلت فعلاً استبيانات للأهل لجس النبض حول العودة إلى التعليم «أونلاين» من دون أن تكون قد اتخذت قراراً نهائياً بهذا الشأن، إنما كتدبير استباقي في حال تطور الوضع الصحي كما جاء في الاستبيان. مدارس أخرى التزمت العطلة الرسمية التي حددتها وزارة التربية، مع «التدريس عن بعد» في بعض أيامها، أو تمديدها احترازياً لأسبوع إضافي تحسباً لخطر الإصابات الناتجة من السفر خلال الأعياد. وعلى رغم أن إدارات كثيرة شكت في الفترة السابقة من الأعباء التشغيلية التي رتبتها الأزمة، وأنها تعجز عن إعداد موازناتها السنوية المقرر تسليمها في نهاية كانون الثاني، فهي تخشى أن تعلن أي طرح يمكن أن يقود الأهل إلى مقاطعة دفع الأقساط، وإن كان بعضها لا يخفي الصعوبات الموضوعية للتحول «أونلاين»، لا سيما، بصورة أساسية، عدم توافر الكهرباء في بيوت الطلاب والأساتذة.

بعض الأهل وراء حجة كورونا لا يبدو منطقياً اليوم، بالاستناد إلى أعداد الإصابات «غير المخيفة» في المدارس، وأراء الخبراء الصحيين الذين يرون أن «الجو العام للفيروس لا يفرض علينا الإغلاق». وفي اتصال مع «الأخبار»، سأل رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا عبد الرحمن البزري: «كيف يمكن أن نفتح البلد ونقفل المدارس؟ وأين سيكون الأولاد خلال العطلة؟ وهل المطاعم والأسواق أكثر

> المستوى التعليمي للتلامذة متأخر صفين دراسيين بالحد الأدنى

أماناً من المدارس؟». وأشار البزري إلى أن مقاربة الواقع المدرسي يجب أن تنطلق من هدف الحفاظ على العام الدراسي، وحماية الطلاب والمعلمين والأهالي مرتبطة بشكل أساسي بنسبة المناعة المجتمعية، بالتالي فإن الحل لكل المخاوف ليس الإغلاق، إنما ازدياد الإقبال على التلقيح والالتزام بالتعليمات والتوجيهات الوقائية.

معظم الأهل مقتنعون بأن أبناءهم لم يكتسبوا شيئاً خلال التعليم «أونلاين». يقولون إن «المستوى التعليمي للأولاد متأخر صفين دراسيين بالحد الأدنى، والوضع لم يعد يحتمل المزيد من التخريب المستقبلي». يبدي البعض قلقه من عدم تمكن أبنائهم من اجتياز العام الدراسي بنجاح بسبب الفجوة في المعارف والمعلومات التي حققوها. آخرون لم يترددوا في ترجيح كفة التعليم «ولو كلف الأمر التضحية بالصحة».

التذرع بالمصاريف التشغيلية حجة مردودة من الأهالي لا سيما في المدارس التي فرضت دفع مبالغ من خارج الموازنة بال «فريش» دولار، أو تلك التي أخذت سلفاً «غلاء معيشة». ومن المدارس من بدأ يتقاضى القسط الثاني قبل موافقة لجنة الأهل على الموازنة.

رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى الزين الطويل، قالت إن «استغلال موضوع كورونا للتحول إلى التعليم أونلاين مرفوض، فالأهل يدفعون القسط والزيادات لقاء تعليم حضوري ذي جودة، وأي قرار يتجاوز الأهل ولجان الأهل سيؤدي إلى التوقف عن دفع القسط، إذ لن نتحمل في التعليم الخاص وزر فشل السلطة السياسية في إدارة القطاع الرسمي».

الإدارات أبدت ارتياحاً للعطلة الطويلة علها تكون فرصة كافية لحسم خياراتها، وإن كان بعضها يقر بأنه لا مجال للمقارنة بين الإنتاجية في التعليم الحضوري والإنتاجية في التعليم «أونلاين»، والمدارس صرفت الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام لتلمس ما حققه التلامذة في العامين الماضيين، واكتشف بعضها أنه يحتاج إلى العودة صفين إلى الوراء. «ما عم نلحق ناخد نفس»، يقول أحد المديرين، مشيراً إلى أن دفع الست درجات للأساتذة وبدل النقل الجديد أوقعنا في عجز مادي بالنظر إلى الارتفاع الجنوني لأسعار المحروقات ويمكن أن يهدد استمرارية المدرسة.

تقرير

القطاع التمريضي منهكٌ: ممرّضة لكل 15 مريضاً

راجانا حميّة

يوماً بعد آخر، تتعمّق الأزمة في «القطاع» التمريضي، بحيث يصبح من الصعب تداركها. وبعد عامين من الانهيار الاقتصادي، يجد الممرّضون أنفسهم بين فكّي كماشة: الهجرة التي يرغمون عليها لتأمين لقمة عيش باتت خارج متناول اليد أو البقاء حيث هم «يخدمون» برواتب لم تعد تساوي حتى الحدّ الأدنى للأجور. فمع انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار، أصبحت رواتب الفئة الأكبر من الممرضات والممرضين تعادل ما يقرب من خمسين دولاراً يتقاضاها هؤلاء لقاء أعمال باتت «مدوبلة» منذ بداية أزمة كورونا. ولئن كانت هذه الأزمة تؤثر في المباشر على الممرّضين، إلا أن ارتداداتها لا تتوقف عند حدود هذا القطاع، وإنما تؤثّر أيضاً في حسن سير العمل في المؤسسات الاستشفائية وفي نوعية الخدمة الطبية التي تقدمها.

أمس، توقف الممرضون والممرضات عن العمل في كل لبنان. أرادوا من خلال الوقفة الرمزية الاحتجاج على الواقع الذي يختبرونه، حيث لم يعد لديهم القدرة لحمل العبء بلا أدنى مقومات الصمود، وخصوصاً في المستشفيات التي يعمل فيها ما يقرب من 84% من الممرضين العاملين. ففي آخر الإحصاءات الصادرة عن نقابة الممرضات والممرضين، هناك ما يقرب من 9900 ممرضة وممرض من أصل 11829 يمارسون المهنة يعملون في المستشفيات، وهم اليوم الفئة الأشدّ ضرراً مما يجري. ولئن كان هذا الرقم لا يشمل «الهاربين» من الانهيار الذين تقدّر النقابة عددهم حتى اللحظة بـ 2000 ـ وهو ليس رقماً نهائياً ـ إلا أن ما يعانيه البقية منهم في المستشفيات يكاد يكون أقسى من الهجرة نفسها، حيث يضطرون إلى القيام بمهام مضاعفة بسبب تضاؤل الأعداد. ففي وقت تقرّ فيه القوانين الطبية بـ«خدمة» ممرضة لكل 7 مرضى في الأقسام العادية في المستشفيات، وممرضة لكل 3 مرضى في أقسام العناية، تبدو الـ«آية» معكوسة هنا، حيث يتضاعف الحمل على الممرضة لتصبح مسؤولة عن 15 مريضاً أو في أحسن الأحوال 10 مرضى، على ما تقول نقيبة الممرضات والممرضين الدكتورة ريما ساسين. وتنتج من هذه المعادلة جملة تأثيرات، فعدا عن الضغط النفسي والجسدي الذي تتعرض له الممرضة، ثمة ما هو أخطر، وهو «التأثير على جودة العناية التمريضية».

ما يجري في القطاع اليوم تُسأل عنه إدارات المؤسسات الصحية حيث تعمل الممرضة، وخصوصاً المستشفيات، إذ يغلب عن أولويات هؤلاء أولوية تحفيز العاملين الصحيّين، وفي مقدّمهم الممرضات والممرضون، إن كان لناحية تعديل رواتبهم المتدنية أو تأمين بدلات إضافية لمواجهة الانهيار وغيرها من الحوافز. إذ من شأن هذه التعديلات أن تعيد التوازن إلى قطاع التمريض. وبحسب ساسين، هناك آلاف من الممرضات والممرضين المنتسبين إلى النقابة والعاطلين في الوقت نفسه من العمل. وبالأرقام، تعدّد 1300 من حملة الإجازة الجامعية و1500 آخرين من حملة الإجازات الفنية.

لكل هذه الأسباب، كان النداء الأخير الذي أطلقته ساسين أمس لإنقاذ القطاع التمريضي. وانطلاقاً من مقولة «بالصحة ما لازم يصحّ إلّا الصحيح»، أذاعت ساسين بياناً من 16 بنداً طالبت فيه الجهات المعنية من مستشفيات ومراكز صحية، إلى وزارة الصحة وغيرها، بإخراج الممرضات والممرضين من أزماتهم. وتأتي في لائحة تلك المطالبات «رفع الأجور بما يتناسب مع التضخّم الحاصل ودفع نسبة من الرواتب بالدولار وزيادة بدل النقل وإطلاق حوار جدي مع المعنيين في القطاع الصحي للوصول إلى تفاهم مشترك لعقد عمل جماعي والعمل على إيجاد دعم مالي لقطاع التمريض من خلال البرنامج الذي حصل عليه لبنان من صندوق النقد الدولي وتخفيف العمل إلى حدود 35 ساعة أسبوعياً وزيادة عدد العاملين بالنسبة إلى عدد المرضى وتأمين فرص عمل جديدة من خلال تفعيل مراكز الخدمات الصحية وتفعيلها (...)».

> 84% من الممرّضين يعملون في المستشفيات وهم اليوم الفئة الأشدّ ضرراً

16 خطوط طارئة تأتي، بحسب ساسين، كدعوة أخيرة للعلاج، قبل أن «نضطرّ إلى اتخاذ خطوات تصعيدية لندافع عن حقوقنا»...

شركة كازينو لبنان ش.م.ل.

تعلن شركة كازينو لبنان ش.م.ل. عن رغبتها في إجراء استدراج عروض بالظرف المختوم

لتلزم أعمال التنظيفات في الشركة

على الشركات الراغبة بتقديم عروض، التقدم إلى شركة كازينو لبنان – مكتب رئيس مجلس الإدارة – هاتف ٠٩-٨٥٩٣٣٣. لسحب دفتر الشروط. وتحديد موعد لتنظيم زيارة ميدانية للموقع. ابتداءً من نهار الأربعاء الواقع في ٢٠٢١/١٢/١٥ ولغاية نهار الخميس الواقع في ٢٠٢١/١٢/٢٣ باستثناء أيام الجمعة والسبت والأحد من الساعة ٩,٠٠ صباحاً ولغاية ٣,٠٠ من بعد الظهر

شركة كازينو لبنان ش.م.ل.

تعلن شركة كازينو لبنان ش.م.ل. عن رغبتها في استدراج عروض بالظرف المختوم

لعقد بوليصة تأمين عام على موجودات الشركة ولعقد تأمين على الحياة لموظفي الشركة

على شركات التأمين الراغبة بتقديم عروض. التقدم إلى شركة كازينو لبنان – مكتب رئيس مجلس الإدارة – هاتف ٠٩-٨٥٩٣٣٣. لسحب دفتر الشروط. ابتداءً من نهار الأربعاء الواقع في ٢٠٢١/١٢/١٥. ولغاية يوم الخميس الواقع في ٢٠٢١/١٢/٢٣. باستثناء أيام الجمعة والسبت والأحد من الساعة ٩,٠٠ صباحاً ولغاية ٣,٠٠ من بعد الظهر

بريميرليغ

دوري خاصّ في إنكلترا على لقب «بطل لندن»

تبدو المنافسة في الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم هذا الموسم حكراً على أندية شمال إنكلترا وأندية العاصمة. هذه الأخيرة دخلت في حربٍ معلنة أكثر من أي وقتٍ مضى. فإذا كان تشلسي منافساً أقرب لمانشستر سيتي وليفربول على اللقب، فإن اقتحام وست هام لدائرة الكبار بوقوفه في المركز الرابع قبل انطلاق المرحلة الـ 17، أرسى معركة مفتوحة بين الفرق اللندنية التي اعتادت أن تنافس على مكان بين الـ «توب 4» ومنها طبعاً ملّا حقاه ارسنال وتوتنهام هوتسبر

فرض وست هام تحدّيا استثنائيا على جيرانه اللندنيين بوقوفه بين الأربعة الكبار (أ ف ب)

يريد أن يخرج من ظل جيرانه الذين اعتبروه دائماً ممراً نحو الانتصارات ومنصات التتويج.

والأكيد أنه بإمكان وست هام تغيير الصورة في لندن عامة على اعتبار أنه في هذا الموسم بدا أكثر ثباتاً من أرسنال وتوتنهام، وذلك بفعل عدم تبديل موييز لأفكاره أو ما يناسب تشكيلة الأسماء التي يملكها، فبقي وفياً لاستراتيجية 4-2-3-1 التي تركها أرسنال مفضّلاً اللجوء إلى 4-1-4-1 بعدما اعتمد نفس الأولى في مواجهة جاره في آخر نزال بينهما.

والتغيير لن يحصل في هذه الأمسية لأن أرسنال يبدو راضياً تكتيكياً بعد خروجه بانتصار بثلاثية نظيفة أمام ساوثمبتون في نهاية الأسبوع، ما يعني أنه لن يبدّل من نهجه، وما يعني أيضاً أن كل فريق سيكون بمثابة الكتاب المفتوح بالنسبة إلى خصمه مع إسقاط طبعاً عامل النتائج السابقة وحتى الأرقام لأسباب عدة.

هو أمر يمكن لمسه من آخر مباراة لعبها «المدفعجية»، إذ إن النتيجة لا تعكس حقيقة الواقع، فهو يجب أن يشكر الحارس أرون رامسدايل لإنقاذه في مناسبات عدة، وذلك وسط استمرار معاناته دفاعياً والدليل أنه تلقّى 22 هدفاً أي أكثر بهدف ممّا سجّل في 16 مباراة خاضها هذا الموسم في الدوري.

ومشاكل أرسنال لا تتوقف عند الناحية الدفاعية، إذ هناك مشكلة هجومية كما تشير الأرقام، فعندما لا يكون الغابوني بيار – إيميريك أوباميانغ صاحب الـ 4 أهداف الهدّاف الأول للفريق كما جرت العادة، يعني أن الفريق في أزمةٍ هجومية، وهو ما ينطبق أيضاً على تراجع المستوى التهديفي للفرنسي الكسندر لاكازيت الذي اكتفى بهدفين فقط، ليكون الأفضل تهديفياً وبشكلٍ مفاجئ لاعب الوسط الشاب إميل سميث – روو الذي سجّل 5 أهداف.

في المقابل، لا يعاني وست هام نسبياً من هذه المعضلة بعدما هزّ الشباك في 28 مناسبة ولو أنه عجز عن كسر التعادل السلبي أمام بيرنلي في المرحلة الماضية. لكنّ الواضح أن «الهامرز» ليسوا في أفضل حالاتهم الدفاعية أخيراً فهم قبل هذا اللقاء، ودّعوا مسابقة «يوروبا ليغ» بسقوطهم أمام دينامو زغرب الكرواتي بهدفٍ وحيد في لقاء كشف عن ثغرات دفاعية خطيرة في خط الظهر الذي احتاج إلى تعديلات سريعة.

الواقع أن وست هام تخلّص من عقدة الكبار، وهو أمر ثبُت بتغلبه على ليفربول وتشلسي تواليا، وبالتالي لن يجد مشكلة في إلحاق أرسنال بلائحة ضحاياه، فبل أن يحلّ توتنهام في مركزٍ متقدّم ومنافس عنيد للكبار وسط تراجع هذا الفريق أو ذاك. أما وست هام فكان غالباً بعيداً عن كل هذه الضجة، مكتفياً بتقديم نجمٍ من هنا وآخر من هناك، عملت الأندية القريبة على محاولة استقطابه سريعاً بهدف إضعاف أي آمال للفريق «النبيذي» لمزاحمتها، والدليل ما قيل دائماً بأنه لو بقي فرانك لامبارد معه ولم ينتقل إلى تشلسي لكان قد وضع الأسس لفريقٍ بطل خسر أيضاً في فترة متقاربة في بداية الألفية الجديدة نجماً آخر لمصلحة تشلسي هو جو كول، وأيضاً مدافعاً كبيراً لمصلحة مانشستر يونايتد هو الغني عن التعريف ريو فرديناند.

اليوم يبدو الوضع مختلفاً تماماً، أقلّه قبل «الميركاتو» الشتوي الذي قد يشهد ضغط أحدهم لإضعاف قوة ضرب «المطارق» مجدداً، وذلك عبر استقطابه لنجومه الذي يتمسّك بهم المدرب الإسكتلندي ديفيد موين، وعلى رأسهم الجزائري سعيد بن رحمة، وهدّاف الفريق الجامايكي ميشال أنطونيو (6 أهداف).

> حسابات مناطقية في العاصمة الإنكليزية لتحديد هُوية بطل الدوري الخاص

«دربي» لندني آخر

الليلة (الساعة 22,00 بتوقيت بيروت)، ستتظهّر أكثر الحرب المشتعلة بين الفرق اللندنية على مركز في الـ «توب 4»، وسط معركةٍ جديدة تجمع هذه المرّة بين أرسنال وضيفه وست هام.

هذا اللقاء لا يقلّ تاريخياً شأناً عن لقاءات العداوة الكروية بين «الغانرز» و«البلوز» أو لقاءات الكراهية المطلقة بينهم وبين «السبرز»، فهو أصلاً من العناوين التقليدية في الدوري الإنكليزي، كونه يفرز أحداثاً شيّقة عليه تاريخياً، وذلك إلى جانب هدفٍ واضح، هو فرض سطوته على جميع جيرانه اللندنيين والخروج في نهاية الموسم بلقب افتراضي عنوانه «بطل لندن».

شريف كريم

تعدّت لقاءات الفرق اللندنية مسألة مواجهات «الدربي» الحساسة بينها، إذ بمجرد فوز وست هام يونايتد على تشلسي (3-2) أخيراً، بدا وكأن لكل من فرق العاصمة طموحاتها التي تتخطى هذا الموسم مسألة الفوز على أحد الجيران.

وست هام فعلها بروعة أمام «البلوز»، فكان الأمر غير مريح بالنسبة إلى أي فريق يريد المنافسة على مركز متقدّم، وذلك على غرار مانشستر يونايتد مثلاً، والذي اعتقد أنه ارتاح من فورة توتنهام هوتسبر بعد تراجع الأخير، حتى ظهر «الهامرز» بجودة لعب وعقلية فائزة ليقف أمامه بين الأربعة الأوائل.

ومع تقدّمه على أرسنال بفارق نقطتين وعلى توتنهام بفارق ثلاث نقاط، يبدو وست هام مستعداً لأي معركة للحفاظ على مكانه، وهو ما يخلق متعةً إضافية في «البريمير ليغ»، حيث هناك على ما يبدو دوري خاص بين الجيران، وهو يرتبط بالأندية اللندنية دون سواها،

مباريات اليوم

كاس العرب

تونس x مصر 17:00
قطر x الجزائر 21:00

الدوريات الاوروبية

كريستال بالاس x ساوثهامبتون 21:30
آرسنال x وستهام يونايتد 22:00
أوغسبورغ x لايبزيك 21:30
بروسيا دورتموند x غرويتر فورت 21:30

كاس العرب

نصف نهائيّ «مشتعل»... تفوّق أفريقيّ على الأراضي القطريّة

أُسدل الستار على رباعي نصف النهائي من بطولة كأس العرب بانتظار قَصّ شريط الافتتاح اليوم. ملحمتان منتظرتان من قبل الجمهور العربي الذي شاهد مباريات أكثر من رائعة في ربع النهائي خاصة تلك التي جمعت الجزائر مع المغرب وانتهت بفوز الجزائريين بركلات الترجيح تلعب تونس مع مصر الساعة 17,00 بتوقيت بيروت، وقطر مع الجزائر عند الساعة 21,00.

تاريخياً، عرفت المنتخبات الآسيوية سيطرة ملحوظة على بطولة كأس العرب، بعد أن حصدت 6 ألقاب في 9 مناسبات سابقة مقابل 3 فقط للمنتخبات الأفريقية. وفي ظل التفوق اللافت لمنتخبات عرب أفريقيا حالياً، يبدو أن النسخة العاشرة من بطولة كأس العرب قد تقلّص الهوّة بين القارتين.

بدأت معالم التفوق الأفريقي تظهر في البطولة الحالية من دور المجموعات الذي شارك فيه 16 منتخباً، (10 منتخبات من قارة آسيا و6 فقط من قارة أفريقيا)، قدّمت هذه الأخيرة مستوى جيداً على حساب المنتخبات الآسيوية التي لم تُظهر ما يشفع لها للاستمرار حتى الأدوار المتقدمة. ومنذ بداية البطولة، قدّم الأفارقة العرب أوراق اعتمادهم بالجملة، حيث فاز المغرب، الجزائر، تونس ومصر برباعيات وخماسيات في حين خرج السودان وموريتانيا من الدور الأول للمجموعات. وعلى الجهة المقابلة، ظهر منتخبا قطر والأردن بمستوى جيد ولم تقدم منتخبات سوريا، عمان، فلسطين... الأداء المنتظر.

وفي ظل الأداء المتفاوت، تعادلت الكفة خلال الدور ربع النهائي من البطولة، حيث نجحت 4 منتخبات أفريقية في التأهل مقابل 4 منتخبات آسيوية. شهد ربع النهائي 4 مواجهات، إحداها آسيوية خالصة، والأخرى أفريقية خالصة، مقابل مواجهتين بين منتخب أفريقي وآخر آسيوي، وكان التفوق في تلك المواجهات من نصيب المنتخبات الأفريقية، حيث فاز منتخب مصر على الأردن (3-1) في حين انتصرت تونس على عمان بنتيجة (2-1). هكذا، خرج المنتخب تلو الآخر حتى بقي منتخب قطر وحيداً مع ثلاثة منتخبات أفريقية هي مصر وتونس والجزائر.

تتعدد أسباب التفاوت في أداء ونتائج منتخبات عرب القارتين أخيراً، ويلعب التفوّق البدني إضافة إلى عامل الاحتراف على المستوى العالي دوراً هاماً في ميل الكفة لمصلحة عرب أفريقيا. الاحتراف «الغزير» في أوروبا يفعل العامل الجغرافي ساعد على احتكاك اللاعبين بنجوم ومدربين أجانب وتعوّدهم على مستوى كرة قدم متقدم، ما ساهم في إعداد لاعبين أعلى فنياً وبدنياً من اللاعبين العرب في آسيا. الاحتراف الأفريقي «حقيقي» ولا يقتصر أغلبه على حلم تمثيل أندية الخليج، كما الحال بالنسبة إلى أغلب اللاعبين العرب في آسيا. إضافة إلى ذلك، ساعد على تعزيز مستوى منتخبات عرب أفريقيا أيضاً لقاءاتها المتواصلة في البطولات القارية مع منتخبات أفريقية من المستوى الأول، على غرار ساحل العاج ونيجيريا والسنغال وغانا، الأمر الذي عزّز من القوّة البدنية واللياقة العالية والمهارة.

يلعب أيضاً الاهتمام بنظام الأكاديميات دوراً في تطور الكرة الأفريقية، إذ تنتشر الأكاديميات الخاصة بتعليم كرة القدم للأطفال والمراهقين في مصر كما الحال في دول المغرب العربي والتي يزداد الطلب على مواهبها الشابة في أكاديميات الأندية الأوروبية، تحديداً فرنسا، مقابل تميّز أكاديمية «أسباير» القطرية من الجانب الآسيوي.

وبحسب التصنيف الدولي الأخير الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، يتضح أن الفارق بين أبرز المنتخبات العربية من القارتين صار جلياً، حيث يبرز من أفريقيا كل من المغرب (28)، تونس (29)، الجزائر (32) مصر (45)، مقابل السعودية (48) قطر (51) الإمارات (70) والعراق (75) من آسيا.

(الأخبار)

قدّمت الجزائر بطولة مثالية حتى الآن (أ ف ب)

مجيد بوقرة: جاهزون للمواجهة

أكّد مدرّب المنتخب الجزائري مجيد بوقرة أن «محاربي الصحراء» سيذهبون بعيداً في مواجهة القطريين في نصف نهائي كأس العرب، لافتاً إلى جاهزية مهاجمه لاعب السد القطري بغداد بونجاح. وقال بوقرّة خلال مؤتمر صحافي في الدوحة عشية المواجهة المرتقبة: «نعدّ لهذه المباراة كنهائي، وإن شاء الله سنكون جاهزين». وأضاف المدرب الذي وصل بمنتخب بلاده إلى هذا الدور المتقدم بعد فوزين وتعادل في الدور الأول وتخطّي المغرب في ربع النهائي بركلات الترجيح إن «القطريين يعرفون الكثيرين من لاعبينا الذين يحترفون في الدوري القطري، وكرة القدم هي بالتفاصيل، ومعرفة اللاعبين بالتفاصيل». وأردف بوقرة الذي سبق أن لعب للدحيل القطري: «أنا أيضاً رأيت لاعبين يتطوّرون في السد والغرافة، وهم الآن يلعبون في المنتخب القطري». وتابع: «لكنّ مباراة نصف نهائي مماثلة كالتي سنخوضها الأربعاء (اليوم)، الأهم فيها هو اللعب الجماعي، ونحن على بعد 90 دقيقة من النهائي، وبالتالي فالحسم لمن يعطي أكثر ويريد الذهاب أبعد».

وفي ما يتعلق بالجاهزية البدنية للمنتخب، قال بوقرة: «تشكيلتنا مكتملة، بغداد بونجاح لديه الضوء الأخضر للعب، ويوسف (بلايلي) في حالة جيدة». وبالنسبة إلى لاعب الوسط أمير سعيود فقد «تعرّض لإصابة طفيفة بالركبة وأخرجته في آخر ربع ساعة من مباراة السودان ولم يكن جاهزاً في المباراتين التاليتين أمام لبنان ومصر». وعن عدم مشاركته في ربع النهائي أيضاً، قال بوقرة: «في النهاية هذا خيار تدريبي، أنا أعتمد الآن على ياسين إبراهيمي الذي يقدم كثيراً».

استراحة

كلمات متقاطعة 3911

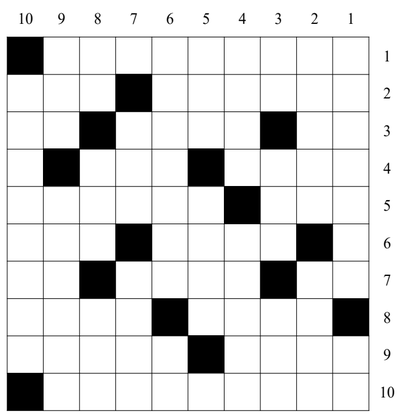

أفقيا

1- من رؤساء الولايات المتحدة الاميركية – 2- صحيفة لبنانية – حرف جزم – 3- إسم موصول – مرض متأصل من زمن بعيد – من الأمراض – 4- كتاب الخرائط والبلدان – يحرّك – 5- يبسط يده – إمارة أوروبية – 6- صحراء رملية واسعة تمتد من منغوليا حتى الصين – جص – 7- خبز يابس – غيوم – عاصفة بحرية – 8- زجاج شفاف – يدلّ بإصبعه – 9- مغنية لبنانية – من الحلويات العربية – 10- كاتب وشاعر الأمير بشير الشهابي الثاني ورفيقه في المنفى

عمودياً

1- دولة في اميركا الشمالية – صاح التيس – 2- يضرب على الوجه – شهر ميلادي – 3- حرف جر – لسع العقرب – عملة إيطالية – 4- يتكلم بصوت خفيّ – من أنواع القلق – 5- من مشتقات النفط – أنطلق بمركبي – 6- عاصمتها بريڤان – جذب وسحب – 7- نهدم الحائط – برج مائل في إيطاليا – 8- مرتفع من الأرض – بعل – خليج – 9- قبر – زوج الممثلة الشهيرة الراحلة غريس كيلي – 10- الوعاء المكوّن من الزجاج يُحفظ فيه الطيب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ليش فاليسا – 2- اربيل – جرير – 3- ماري كوري – 4- أه – نواب – سا – 5- كانو – حرّض – 6- تبسّ – غيم – يا – 7- يوليو – تسلل – 8- فا – ار – نص – 9- راقود – أكل – 10- نجمة – مصباح

عمودياً

1- لامارتين – 2- يراه – بوارج – 3- شبر – كسل – أم – 4- ڤيينا – ياقة – 5- الكونغو – 6- واوي – أدم – 7- بجرّب – مقر – 8- سرّي – أب – 9- اي – سربلنكا – 10- رياض الصلح

3911 sudoku

4		9		7				8
	2			8			4	9
				6		2		
9					3	8		
	7			2			6	
		8	5					3
8				7	9	6		2
	3						9	
7		6	1		2	5		4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3910

8	9	7	1	4	3	2	6	5
3	4	1	2	5	6	8	7	9
6	5	2	8	7	9	1	3	4
7	1	9	6	3	5	4	2	8
5	3	8	4	1	2	7	9	6
2	6	4	9	8	7	5	1	3
1	2	5	3	9	8	6	4	7
4	7	3	5	6	1	9	8	2
9	8	6	7	2	4	3	5	1

مشاهير 3911

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

صحافي بريطاني وعمدة لندن السابق في حزب المحافظين السياسي. رئيس تحرير مجلة «المشاهد». رئيس حكومة 1+2+8+6+3=7 = صباح الخير بالأجنبية ■ 5+10+11+4 = شركة يابانية ■ 9+1 = لعن وشتم

حل الشبكة الماضية: **رشيد الدحداح**

إعداد نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الفني: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

ترسيم الحدود البحريّة مع فلسطين المحتلّة... مـن جلْب المصالح إلى درء المفاسد

قاسم غريّب *

جدث الكثير في الشهرين الماضيين منذ قُبيل زيارة أموس هوكشتاين لبيروت إلى الآن. فالموقف الرسمي اللبناني يُزايد على نفسه في التنازلات في ظلّ صمْتٍ مدروس من قِبل القيّمين على الملفّ من طرف العدوّ، ففي الوقت الذي اجتمع فيه هوكشتاين مع مجموعة كبيرة من اللبنانيين المسؤولين عن الملفّ، اقتصرت اجتماعاته في كيان العدوّ مع وزيرة الطاقة في الكيان وطاقمها. وفي الوقت الذي واكب الصمت زيارة هوكشتاين لكيان العدوّ، نشر الإعلام اللبناني موقفاً لبنانيّاً يقول بأنّ الرئيس ميشال عون أخبر هوكشتاين بأنّ لبنان يطالب بحقل قانا، الحقل اللبناني العابر للخطوط كاملاً. أيّ صنو من علوم المفاوضات كان هذا؟ فمن يريد أن يحصل على حقل الغاز اللبناني العابر للخطوط كاملاً، عليه، في ألف باء المفاوضات، تكبير الحجر والبدء بالمطالبة بحقل شمال كريش، أي من الخطّ اللبناني 29. الخطّ الذي همّشه جميع الممسكين بالملفّ وتنازلوا عنه الواحد تلو الآخر إن كان من خلف الكواليس أو تصريحاً كالتصريحين المُشينين لرئيس الحكومة اللبنانيّة ووزير خارجيّتها اللذَين أصرّا على أنّ الحقّ البائد 23 هو الوحيد الذي يمثّل الموقف الرسمي اللبناني وما الخطّ 29 إلا كبرق سحابةٍ لم تُمطر.

هوكشتاين، المفترض فيه بأنّه وسيطٌ بين لبنان والعدوّ والوسيط بناءً في غُرف الوساطات عن دعم أحد طرفَي المفاوضات، أصدر مواقف ثلاثة داعمة للعدوّ من قلب بيروت. فهوكشتاين انحاز لمصلحة العدوّ وقرّر وأفتى بوجود فروقات في ما خصّ الجزر الصغيرة التي أهمل تأثيرها قرار محكمة العدل الدولية في النزاع الكيني ـ الصومالي وحالة الجُزر والصخور الصغيرة شمال فلسطين المحتلّة. فحرم لبنان، سلفاً، من الدعم القانونيّ القويّ لموقفه المترتّب على قرار محكمة العدل الدولية. من جهةٍ أُخرى، سلب هوكشتاين لبنان نقطة قوّة أخرى إذ فنّد ضعف أيّ طرح لبناني بالحقّ في حقل شمال كريش الواقع شمال الخطّ اللبناني 29 وتكرّم وأسهب بإعطاء الحجج ببطلان هذا المطلب لدرجة أنّ «إسرائيل» ذاتها لن تُدافع عن «حقّها» بهذه المهارة. ووضع هوكشتاين الوصول إلى نتائج سريعة في كفّة والتلويح بأنّ الشركات الأجنبيّة لن تستثمر في البلوكات الجنوبيّة في كفّة أخرى كعامل ضغط إضافي على لبنان. فات هوكشتاين بأنّ أيّ اتفاق قائم على الخطّ 23 سيترك أكبر الحقول مشتركاً مع كيان العدوّ، ما يجعل إمكانيّة استثماره من قبل لبنان مستحيلة عمليّاً لمالاتها التطبيعيّة. والـلافت أنّ لبنان الرسمي لم يسجّل أيّ اعتراض على تصريحات هوكشتاين وكيف يفعل وقد فاق هوكشتاين في بازار التنازلات. من جهةٍ أخرى، زاد الطين بلّة قرار وزير الطاقة والمياه اللبناني بطرح البلوكَين الجنوبيَين 8 و10 للتلزيم في دورة التراخيص الثانية التي أُعلنت أخيراً كتأكيد غير مباشر على دفن الخطّ اللبناني 29 والعودة إلى المربّع الأوّل السابق للطرح الشجاع للوفد اللبناني المفاوض في الناقورة.

في الوقت الذي تخلّى فيه الرؤساء الثلاثة الممسكون بالملفّ عن الخطّ اللبناني 29 وأجمعوا على دفن فكرة تعديل المرسوم 6433، وكلّ لأسبابه فتركوا الوفد اللبناني المفاوض وحيداً بدون أيّ غطاء سياسي في دفاعه عن الخطّ اللبناني 29، وفي الوقت الذي لم يُتوقّع أصلاً أيّ مواقف متقدّمة في مسألة وطنيّة كمسألة الحدود البحريّة بينهم كثيراً بين الحدود. نحن لا نستطيع أن نحسم في الوقت الذي لم تحسم فيه الدولة بعد أيّ حدود تعتمدها بشكل مباشر. لا نريد أن ندخل في لعبة مجيء اختصاصيين من قِبلنا وتحديد الحدود التي يمكن أن تكون مُخالفة باختصاصيين مرئيّة. وفي الشقّ المتعلّق بملفّ ترسيم الحدود البحريّة أجاب الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله على سؤالَين نُوردهما والإجابة عليهما، بالحرف، في ما يلي:

1- السؤال: «فعليّاً يكرر حزب الله بأنّ هذا الملفّ في عهدة الدولة اللبنانية وبأنّه لا يتدخّل في هذا الملفّ. ولكن فعليّاً، ما هو السقف المقبول بالنسبة إلى حزب الله في هذه المفاوضات، نتحدّث تحديداً عن تنازلات. في المفاوضات تعلم سماحتك أنّ هناك أخذاً وردّاً. ما هو السقف المقبول بالنسبة إلى حزب الله؟».

الجواب: «لاحظنا أنّ أركان الدولة والمعنيين بتحديد الحدود البحريّة اختلفوا في ما بينهم كثيراً بين الحدود. نحن لا نستطيع أن نحسم في الوقت الذي لم تحسم فيه الدولة بعد أيّ حدود تعتمدها بشكل مباشر. لا نريد أن ندخل في لعبة مجيء اختصاصيين من قِبلنا وتحديد الحدود التي يمكن أن تكون مُخالفة باختصاصيين مرئيّة. وفي الشقّ المتعلّق بملفّ ترسيم الحدود البحريّة أجاب الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله على سؤالَين نُوردهما والإجابة عليهما، بالحرف، في ما يلي:

1- السؤال: «فعليّاً يكرر حزب الله بأنّ هذا الملفّ في عهدة الدولة اللبنانية وبأنّه لا يتدخّل في هذا الملفّ. ولكن فعليّاً، ما هو السقف المقبول بالنسبة إلى حزب الله

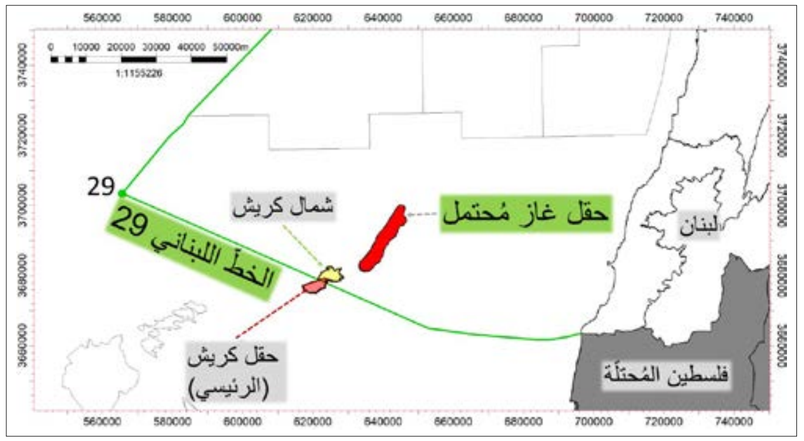

الخطّ اللبناني 29 هو الخطّ الوحيد الذي يجب أن يوضع أساساً لأيّ مفاوضات مع العدوّ تستهدف تعظيم المصلحة الوطنيّة. كلّ الخطوط الأخرى بائدة

لا نصل إلى نتيجة. وإذا كان أقلّ، يقولون حزب الله يتنازل عن الحدود. لذلك، وجدنا أنّ الأفضل أن ننأى بأنفسنا عن أن نتصدّى مباشرةً لنقول السقف والحدود التي نريدها ونؤمن بها ونقتنع بها بانتظار ما ستحسمه الدولة عندها نقول موقفنا بشكل واضح ونحن مؤيّدون مُسبقاً لِما تُقرّره الدولة اللبنانيّة».

2- السؤال: «الرئيس ميشال عون يكرّر رفضه لتوقيع المرسوم المتعلّق بتوسيع المنطقة التي يطالب بها لبنان. هل تعتبرون أنّ هذا تفريط بالحقوق اللبنانيّة؟».

الجواب: «هذا دليل أنّه يوجد خلاف على الحدود البحريّة بين الأطراف اللبنانية وبين الاختصاصيين الذين يذكرون حدوداً مختلفة. وعندما يصرّح رئيس الجمهوريّة بأنّه لن يوقّع، لأنّه لم يتوصّل بعد إلى نتيجة نهائيّة حول طبيعة الحدود. على كلّ حال، عندما يجتمع مجلس الوزراء، ويُطرح هذا الملفّ أمامه، وتكون هناك نتيجة نهائيّة ومختلفة!

- قلت إنّ المقاربات التالفيفة والأحكام والفرضيات المبرهَن عليها في العلوم المذكورة . قبل قليل . احتمالية وترجيحية وتراكمية، لا مكان فيها للقطع والجزم والبت. وهي لا تحتمل مفردات من قبيل «يجب وينبغي وإطلاقاً وأبداً»، بل لأخرى من قبيل «ربما وقد ويحتمل والأرجح وأغلب الظن..إلخ». وبعبارة الكاتب الموفقة «لا توجد حقائق نهائية مطلقة في مجال العلوم الإنسانية»، لكن هذا الحكم بحد ذاته قطعي «لا توجد»، وهو ينطبق على المتحدث والرّاد عليه، وبناءً على ذلك، فلا يمكن تجريد صاحب الفكرة أو الاستنتاج النظري من حقه في الدفاع عن فكرته أو الاستنتاج الذي توصل إليه بالدليل الاستنباطي أو التحليلي أو المادي الآثاري. لقد نجح الكاتب في الوصول الى جوهر ما كتبتُهُ في مقالتي ولخّصهُ هو في رده، وهو قولي «خلاصة القول هي أن أسماء «أسوريا» و«سوريا» - وإلى درجة ما «سريان» . لم تَشِعْ وتطّور وتتكرس كعلم جغرافي للجزء الغربي من بلاد آشور إلا جزئياً وبعد زوال تأثير مملكة آشور من المشهد التاريخي، وهو لهذا السبب يكون «سوريا» مجرد اسم لا يحمل أيةَ دلالات أناسية أو لغوية ذات علاقة بأصله إلا على سبيل الذكرى التاريخية والجوار الجغرافي»...»، فهل ردّ الكاتب وفنّد هذه الفكرة بالدليل؟ أعني هل أثبت لنا أن «سوريا الكبرى» مصطلحاً جغرافياً تاريخياً كانت موجودة قديماً، وأقدم مما ذكرتُهُ؟

- لقد كتب جملة مرسلة في موضع آخر من مقالته ذات صلة بما نحن بصدد، فقال فيها: «قد تكون عبارة «سوريا الكبرى» مستحدثة، كما يذكر اللامي، أو «ذات منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي». ورأيه مصيب إذا تعاملنا معه من النواحي السياسية فقط. إلا أن الاسم السوري متداول باشكال عدة منذ آلاف السنين». هنا نضع اليد على ترجيح الكاتب لصحة ما قلناه عن أن مصطلح «سوريا الكبرى» مستحدث أي أنه ليس قديماً وضارباً في التاريخ، ولكنه انتقل من هذه الفكرة قبل الدليل على صحة ما يقول إلى آخرى لا علاقة مباشرة لها بها فأضاف «ولكن الاسم السوري موجود منذ آلاف السنين» بمعنى أنه يهمل الفصل العقيد البحري مازن بصبوص والدكتور نجيب مسيحي. إلّا إذا كان المقصود اختصاصيّي غُث الطلب الذين ينوي الرئيس نجيب ميقاتي الإتيان بهم لترسيم الحدود البحريّة لـ «تحليل» التنازلات التي ينوي القيّمون على الملفّ القيام بها...

وإذا كان قرار الحزب، ابتداءً، تأييد ما تُقرّره الدولة اللبنانية، فلِمَ لا يُعمَل على الانخراط الإيجابي لتصويب هكذا قرار؟ الكلام هنا لا يعني مطلقاً استخداماً «لفائض قوّة» قد يتّهم كُثُر حزب الله باستخدامه في الشارة والواردة، الكلام هنا عن قيام الحزب بمسؤوليّاته كجزء من هذه الدولة ومكوّن أساسي من مكوّناتها. فنوّاب الحزب ووزراؤه مسؤولون أمام ناخبيهم للدفاع عن حقوقهم وعدم التأي بالنفس أمام مشهد التنازل عن تلك الحقوق. ومن جهة أخرى، لم تكن نتيجة هذا النأي مشجّعة في الماضي. ففي سنة 2007 نأى الحزب بنفسه فكانت الخطيئة الأولى. وفي سنة 2011 نأى الحزب بنفسه مرّةً أخرى فكانت الخطيئة الثانية وعلى الأغلب، نأيٌ الحزب اليوم بنفسه لن يجلب إلّا الخطيئة الثالثة التي ستجُبّ ما قبلها من خطايا. النأي هذا لم ولن ينتج إلّا تنازلاً عن السيادة اللبنانية والثروات اللبنانيّة من قِبل المُمسكين بالملفّ.

الرئيس ميشال عون، وحتّى ابتداء المفاوضات غير المباشرة في الناقورة في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام الفائت، كان عرّاب الخطّ اللبناني 29. ذلك لا يحتاج إلى برهان. لأسباب لا يعلمها إلّا الراسخون في السياسة، انسحب الرئيس عون من دعمه القويّ لهذا الخطّ. رفْض الرئيس ميشال عون لتوقيع المرسوم 6433 المُعدّل والمُتعلّق بتوسيع المنطقة التي يطالب بها لبنان هل تعتبرون أنّ هذا تفريط بالحقوق اللبنانيّة؟».

الخطّ اللبناني 29 بالخطّ الذي تبنته «سوريا» و«سوريا الكبرى» وهما مصطلحان مختلفان جوهراً ووظيفةً. ثم هل أفلح الكاتب في تأكيد صحة قوله السابق؟

هنا، أتساءل: هل يمكن أو يجوز لكاتب في التاريخ والأناسة والآثاريات أن يقول عبارة مرسلة في موضع البرهنة والتحديد الكرونولوجي «التزميني» من قبيل «منذ آلاف السنين» دون أن يحدد، منذ كم من السنوات أو العقود أو القرون، ويقدم الدليل الحاسم أو الاحتمالي على ما يقول؟ وثانياً فأنا لم أنكر وجود اسم «سوريا»، بل حاولت أن أبين جذره اللغوي وسياق ظهوره وتطوره التاريخي بما توفر - حتى الآن - من أدلة ومنقولات الآراء، كما حاولت أن أفرّق بينه وبين مصطلح سياسي حزبي آخر هو «سوريا الكبرى» التي تضم - من وجهة نظر القائلين به - بلاد الرافدين وصولاً إلى الكويت والأهواز شرقاً إلى قبرص غرباً. وحين يشخصن أصفهاني الحوار، ويعتبر (أن علاء اللامي يعاني من «معضلة تؤرقه» وهي جعل بلاد الرافدين تابعة لإقليم اشتق اسمه من إحدى الدول الإمبراطورية التي نشأت فيه)، فهو بذلك يشي بالمعضلة الحقيقية التي يعاني هو منها، والتي جعلته يعتبر بلاد الرافدين هي سوريا الشرقية مقابل سوريا الغربية التي هي «سوريا الحالية» وذلك بقوله (هل قام الدليل على تفاعل حياتي اقتصادي ثقافي بين سوريا الشرقية وسوريا الغربية محكمة العدل الدولية أخيراً في قضيّة الخلاف الحدودي بين الصومال وكينيا. إنّه خلافٌ بين المدافعين عن المصلحة الوطنيّة والمتهافتين للتنازل عنها. في خلاف كذلك، الحقّ بيّن والوقوف فيه على التلّ بانتظار ما ستؤول إليه الأمور وما سيقرّره أهل السياسة ليس من الحكمة. والخطّ، أساساً، ليس مُنتجاً من منتجات أهل السياسة وليس لأهل السياسة بأن يقرّروا في موضوع تقني كهذا. وكون الرئيس ميشال عون انكفأ، للأسف، عن دعم الحقّ اللبناني، هذا لا يجعل الحقّ اللبناني من المتشابهات. فالحقّ اللبناني المتمثّل بالخطّ اللبناني 29 بيّنٌ، لا يُقلّل من شأنه تهافت المتنازلين والنأي عن دعمه يؤدّي حكماً للتفريط بالمصلحة الوطنيّة.

حدّد هوكشتاين الانتخابات النيابيّة القادمة كموعدٍ لإنتهاء «فرصة» وسلّطه كسلوك ابتزازٍ آخر للسياسيين اللبنانيين: فإن لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق قبل ذلك الموعد، يعلن هوكشتاين عن انتهاء وساطته. وكرّر هوكشتاين بأنّ ثروة الغاز المخبوء في مياهنا الجنوبيّة ستتكال مع الزمن إذ العالم ينحو بسرعة نحو الطاقة المتجدّدة. وفي هذا ضغطٌ على اللبنانيين للتبخيس بمبْاعتهم. نعم، سيأتي يومٌ يصبح فيه الاعتماد على الطاقة الأحفوريّة شيئاً من الماضي، لكنّ ذلك اليوم ليس بقريب بحسب كلّ التوقّعات وبخاصّة في ما يتعلّق بالغاز. فالغاز، كطاقة «نصف نظيفة» بشكل دعامة أساسيّة في المرحلة الانتقاليّة من الطاقة الأحفوريّة إلى الطاقة المتجدّدة وهي مرحلة ستمتدّ لأكثر من 30 سنة بكثير بحسب أكثر التوقّعات تفاؤلاً.

ونظرة بسيطة إلى ما يحدث في أوروبا اليوم من ارتفاع أسعار الغاز تشي بالكثير. فخطّ الغاز 2_Nord_Stream الممتد من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق جاهزٌ تقنيّاً وينتظر إعطاءه الضوء الأخضر مع قدرة استيعابية ضخمة تقدّر بـ 55 مليار متر مكعب سنويّاً. وبدء الضخّ عبر هذا الخطّ يساهم بشكل كبير بحلّ أزمة الغاز المتزايدة في أوروبا. فأسعار الغاز في أوروبا ارتفعت إلى أكثر من خمسة أضعافها عمّا كانت عليه منذ سنة وتنذر بالمزيد مع دخول فصل الشتاء. المماطلة الألمانية بالتصريح ببدء تدفّق الغاز من الخطّ ظاهرها قانوني وحقيقتها سياسيّة. وعلى الأرجح، ألمانيا تدوس على مصالحها بذلك بسبب ضغوط أميركيّة. فهناك طرفان يعارضان بقوّة 2_Nord_Stream: 1) أوكرانيا بسبب الخسائر الماليّة المتأتّية من الضرائب على ترانزيت الغاز التي ستخسرها بسبب الخطّ الجديد والأهمّ، 2) الولايات المتّحدة التي تعارض الاعتماد الأوروبي المتزايد على الغاز الروسي ومفاعيل ذلك السياسيّة والإستراتيجيّة. أوروبا تعتمد على روسيا بنسبة 40% من إمدادات الغاز والرقم قابل للتصاعد بقوّة مع التوجّه الأوروبي أكثر فأكثر نحو الغاز كطاقة نصف نظيفة. وعلى الأرجح، وفي وسط الضائقة الحاليّة، أوروبا لا تريد أن تدافع عن مصالح أوكرانيا على حساب مصالحها إنّما تفعل ما تفعل انصياعاً للإرادة الأميركيّة. غاز شرق المتوسّط، وهنا مربط الفرس، فرصة أميركيّة على المدَيين المتوسّط والبعيد لتخفيف الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

من هنا، إضافة إلى الحفاظ على مصالح العدوّ، اندفاعة أموس هوكشتاين لترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وفلسطين المحتلّة وبدء التنقيب فالإنتاج من هذه البقعة الغنيّة بالغاز. بالتالي، الترسيم فالتنقيب كما هو مصلحة لبنانيّة مستعجلة، هو مصلحة للعدوّ وللولايات المتّحدة الأميركيّة. فليتوقّف بالتالي التهافت على التنازلات في لبنان وليُعمل على بناء استراتيجية تأخذ في الاعتبار نقاط ضعف العدوّ ونقاط القوّة اللبنانية لتعظيم المصلحة الوطنية.

لقد تحوّلنا من مرحلة «جلب المصالح» في حال تَبنّينا الخطّ اللبناني 29 ووقفنا صفّاً واحداً خلف فريقنا المفاوض للدفاع عنه وهذا، للأسف، لم يحدث، إلى مرحلة «درء المفاسد» المتأتّية عن التنازلات غير المسبوقة للطاقم السياسي الممسك بالملفّ. في هذه الظروف وحتّى ولأدنى ظروف أفضل على المستوى الوطني، لا خير إلّا في توقّف المفاوضات المهزلة الدائرة خلف الكواليس. الأمل لا يزال معقوداً على الذين طالما عُقدت عليهم الآمال في قضايا السيادة الوطنية لتحقيق ذلك قبل وقوع الفأس في الرأس

* باحث وأستاذ في الجامعة الأميركيّة في بيروت @KASSEMGHORAYEB

تعقيباً على أحمد أصفهاني... حول الفرق بين «سوريا» و«سوريا الكبرى»

علاء اللامي *

بالإشارة إلى مقالة الكاتب أحمد أصفهاني تحت عنوان «حوار مع علاء اللامي... سوريا، سوراقيا: تعدّدت الأسماء والهُوية واحدة» («الأخبار»، 7 ديسمبر 2021)، أودّ تسجيل الآتي:

- أشكر الكاتب على اهتمامه بما نشرت، والتكرّم بالتعليق عليه بما يعزّز لغة الحوار النقدي الفكري الرصين في ميدان التاريخ والجغرافيا والحياة. تلك الحقائق النسبية بطبيعتها والتي لا يمكن لأحد أن يحتكر النطق باسمها أو ادعاء تمثيلها، شخصاً كان أم جهة حزبية أو أكاديمية في عصرنا. وأمل أن تكون ملاحظاتي التعقيبية هذه، تعبيراً عن الاحترام لكاتب الرد على مبادرته وتطويراً لقناعاتنا المتقاربة أو المتباعدة على طريق تلك المقاربة المأمولة بين المتحاورين.

- أعتقد أن الكتابة والتأليف المنهجي العلمي في أبواب العلوم الإنسانية وخاصة تلك التي تتواشج وتمتزج قليلاً أو كثيراً مع بعض العلوم التجريبية - المختبرية - كعلم الآثار «الإركيولوجيا» وعلم الأناسة «الأنثروبولوجيا»، تراكمية واحتمالية ومتسائلة، تنأى نسبياً عن الجزم والقطع في أمور التاريخ القديم. سبب ذلك هو أننا لا نملك من هذا التاريخ إلا القراءة الاحتمالية للذكريات والسرديات المدوّنة عن أحداثه واللقى الأثرية إن وُجدت. هذا ما أشرت إليه في بداية مقالتي وكرّره مقتبساً كاتب الرد بقولي: «يثير هذا السؤال تحفّظات تاريخية وجغرافية وأناسية كثيرة، فهو من جهة يدخل في دائرة المناقشات والخطابات السياسية الانفعالية وخصوصاً على مواقع الإعلام الرقمي والتواصل الاجتماعي، وهو من جهة أخرى يكتسب شرعية الطرح والمناقشة من منظور التحقّق المنهجي العلمي الأناسي والمناهج القريبة منه».

- الواقع فقد جاءت مقالة السيد أصفهاني - أمين الحزب القومي الاجتماعي السوري - أهدأ وأرصن كثيراً من مقالة متشنجة أخرى نُشرت على موقع الحزب بعنوان «علاء اللّامي وصراعُهُ مع الأسامي» بقلم جورج يونان، أراد بها كاتبها استكمال مقالة أصفهاني كما كتب، ولكنه اشتطّ كثيراً وشخصن الحوار فاتهمني بتبني الفكرة «الإقليمية» واعتبر الموضوع صراعاً بين علاء اللامي و«الأسامي»، معتبراً أن «الكيانات السياسيّة الّتي يتحدّث عنها اللّامي هي من مخلّفات سايكس - بيكو ومؤتمر سيفر ومعاهدة لوزان..إلخ». والواقع، هو أنني لم أتحدث عن هذه الكيانات بل عن أسماء الأقاليم العربية كما ورد وترسّخت في الجغرافيا العربية الإسلامية القديمة، وهي العراق والشام والحجاز واليمن ومصر والمغرب، ولكن يبدو أن الكاتب يجهل الفرق بين هذه المصطلحات القديمة الراسخة وبين مصطلحات سايكس بيكو الطارئة ومزّقته مقتسماً «سوريا ولبنان..إلخ». لستُ بصدد الخوض في ما سميته «دائرة المناكفات والخطابات السياسية الانفعالية» ولهذا سأكتفي بهذا التوضيح للتفريق الاصطلاحي بين الشام وما شابهه، وسوريا وما ماثلها، وأعود إلى رد أصفهاني:

- أبدأ بالتعليق على عبارة وردت في عنوان المقالة التعقيبية وهي «تعدّدت الأسماء والهُوية واحدة»، فأقول: جوهر المقالة الرئيسة العريقة المكوّنة للجغرافيا العربية والمتداخلة مع بعضها - تندرج - ضمن جدلية «الوحدة في التنوّع، والتنوّع في الوحدة» بعد ظهور الإسلام، والممتدّة على «الفَرْشة الأنثروبولوجية الواحدة/ كما نظّر لها الراحل جمال حمدان» قبل وبعد الإسلام. مع ضرورة توخّي الانتباه إلى الفرق النوعي الشديد الأهمية بين الأنثروبولوجي ببعده الثقافي، والإثنوغرافي بجوهره العرقي؛ فالأول - الأنثروبولوجي - يقود إلى الوحدة الثقافية الحضارية ذات الجوهر الإنساني، والثاني - الإثنوغرافي - تقوم عليه النزعة القومية العرقية، الأوروبية المنشأ، وذات الجوهر العنصري من النمط الألماني». من الواضح أن الهدف الجوهري لرد السيد أصفهاني هو أنه يريد أن ينتزع منا اعترافاً بالهوية الواحدة الصماء والمنجزة

مصطلح «سوريا الكبرى» سياسي مستحدث وذو منحى ترويجي سياسي وأيديولوجي، ويسرني أن يتفق الاصفهاني معي جزئياً في هذا الأمر

والكاملة بين مجتمعات عربية معاصرة، من خارج نطاق جدل «الوحدة في التنوع والتنوع في الوحدة» التي لا ترفض الوحدة الهوياتية وفق مفهوم التنوع، والتنوع في إطار الوحدة الأنثروبولوجية الثقافية غير العرقية الإثنوغرافية، فهذا النوع من فرض الهويات والسرد الفوقي انتهى عملياً إلى الفشل الذريع نظرياً وعملياً وتحول في حالة معينة إلى عداء مستحكم بين بلدين عربيين يحكمهما الحزب القومي المنادي بالوحدة العربية نفسه، ولا أظن أن النسخ المشابهة من هذا الفرض والقسر الهوياتي سينتهي نهاية مختلفة!

- لقد كتبت جملة مرسلة في موضع آخر من مقالته ذات صلة بما نحن بصدد، فقال فيها: «قد تكون عبارة «سوريا الكبرى» مستحدثة، كما يذكر اللامي، أو «ذات منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي». ورأيه مصيب إذا تعاملنا معه من النواحي السياسية فقط. إلا أن الاسم السوري متداول باشكال عدة منذ آلاف السنين». هنا نضع اليد على ترجيح الكاتب لصحة ما قلناه عن أن مصطلح «سوريا الكبرى» مستحدث أي أنه ليس قديماً وضارباً في التاريخ، ولكنه انتقل من هذه الفكرة قبل الدليل على صحة ما يقول إلى أخرى لا علاقة مباشرة لها بها فأضاف «ولكن الاسم السوري موجود منذ آلاف السنين» بمعنى أنه يهمل الفصل الذي أردت تبيينه بين «سوريا» و«سوريا الكبرى» وهما مصطلحان مختلفان جوهراً ووظيفةً. ثم هل أفلح الكاتب في تأكيد صحة قوله السابق؟

هنا، أتساءل: هل يمكن أو يجوز لكاتب في التاريخ والأناسة والآثاريات أن يقول عبارة مرسلة في موضع البرهنة والتحديد الكرونولوجي «التزميني» من قبيل «منذ آلاف السنين» دون أن يحدد، منذ كم من السنوات أو العقود أو القرون، ويقدم الدليل الحاسم أو الاحتمالي على ما يقول؟ وثانياً فأنا لم أنكر وجود اسم «سوريا»، بل حاولت أن أبين جذره اللغوي وسياق ظهوره وتطوره التاريخي بما توفر - حتى الآن - من أدلة ومنقولات الآراء، كما حاولت أن أفرّق بينه وبين مصطلح سياسي حزبي آخر هو «سوريا الكبرى» التي تضم - من وجهة نظر القائلين به - بلاد الرافدين وصولاً إلى الكويت والأهواز شرقاً إلى قبرص غرباً. وحين يشخصن أصفهاني الحوار، ويعتبر (أن علاء اللامي يعاني من «معضلة تؤرقه» وهي جعل بلاد الرافدين تابعة لإقليم اشتق اسمه من إحدى الدول الإمبراطورية التي نشأت فيه)، فهو بذلك يشي بالمعضلة الحقيقية التي يعاني هو منها، والتي جعلته يعتبر بلاد الرافدين هي سوريا الشرقية مقابل سوريا الغربية التي هي «سوريا الحالية» وذلك بقوله (هل قام الدليل على تفاعل حياتي اقتصادي ثقافي بين سوريا الشرقية وسوريا الغربية على مرّ العصور؟ نحن نؤمن بالأمة السورية بعبارة «لها جذر آرامي» فالآرامي أقدم تاريخياً من الإغريقي. وثانياً، قد تكون أسماء الأعلام شيئاً ثانوياً في المقالة السياسية والبيان الحزبي ولكنها ليست كذلك في علوم الأناسة والآثاريات واللاهوت واللسانيات، فهي هنا أمور غاية في الأهمية، وتتبني عليها فرضيات ونظريات كبرى فلا يمكن النظر إلى هذه الأمور نظرة عاطفية أخلاقوية تركز على الناحية المعنوية، انتقاصاً وتصعيداً، بل علمية منهجية صارمة.

- أختم بتكرار الفقرة التي قال فيها الكاتب («قد تكون عبارة «سوريا الكبرى» مستحدثة، كما يذكر اللامي، أو «ذات منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي»، ورأيه مصيب إذا تعاملنا معه من النواحي السياسية فقط. إلا أن الاسم السوري متداول باشكال عدة منذ آلاف السنين»)، فأقول إن هذه العبارة تحسم جانباً مهماً من النقاش في مفصل مهم منه حاولت التركيز عليه أكثر من غيره وهو أن مصطلح «سوريا الكبرى» سياسي مستحدث وذو منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي، ويسرني أن يتفق كاتب الرد معي جزئياً، أما القضايا المتفرّعة من النقاش فقد وضّحت فيها رأيي بشكل أملُ أن يكون وافياً... أكرر الشكر والامتنان للسيد أصفهاني على اهتمامه وتعقيبه.

«كاتب عراقي

وبالآرامية (ʾaṯ ʿmm)، وهذا ما أشار إليه الكاتب بعبارة «لها جذر آرامي» فالآرامي أقدم تاريخياً من الإغريقي. وثانياً، قد تكون أسماء الأعلام شيئاً ثانوياً في المقالة السياسية والبيان الحزبي ولكنها ليست كذلك في علوم الأناسة والآثاريات واللاهوت واللسانيات، فهي هنا أمور غاية في الأهمية، وتتبنى عليها فرضيات ونظريات كبرى فلا يمكن النظر إلى هذه الأمور نظرة عاطفية أخلاقوية تركز على الناحية المعنوية، انتقاصاً وتصعيداً، بل علمية منهجية صارمة.

- أختم بتكرار الفقرة التي قال فيها الكاتب («قد تكون عبارة «سوريا الكبرى» مستحدثة، كما يذكر اللامي، أو «ذات منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي»، ورأيه مصيب إذا تعاملنا معه من النواحي السياسية فقط. إلا أن الاسم السوري متداول باشكال عدة منذ آلاف السنين»)، فأقول إن هذه العبارة تحسم جانباً مهماً من النقاش في مفصل مهم منه حاولت التركيز عليه أكثر من غيره وهو أن مصطلح «سوريا الكبرى» سياسي مستحدث وذو منحى ترويجي سياسي وإيديولوجي، ويسرني أن يتفق كاتب الرد معي جزئياً، أما القضايا المتفرّعة من النقاش فقد وضّحت فيها رأيي بشكل أملُ أن يكون وافياً... أكرر الشكر والامتنان للسيد أصفهاني على اهتمامه وتعقيبه.

«كاتب عراقي

على الغلاف

34 عاماً مرّت على تأسيس حركة «حماس» في الـ14 من كانون الأوّل 1978. ثلاثة عقود مرّت خلالها الحركة بالكثير من التجارب والاختبارات، وعاشت العديد من التقلّبات، فيما ظلّ الثابت في كلّ مفصل من مفاصل تلك السنوات رفْضُ الاحتلال ومواجهتُه في الساحات كافّة. صحيح أن «الحمساويين» تنزّلوا، في وثيقتهم السياسية الجديدة الصادرة عام 2017، عن بعضٍ من ثوابتهم، لاسيما لناحية قبولهم دولةً على حدود الرابع من حزيران 1967، إلّا أن محاولات وضْعهم على السكّة التي وُضعت عليها حركة «فتح»، وأوصلتها إلى التخلّي عن البندقية وانتظار «الفُتات» من دولة الاحتلال، لا تزال تبوء بالفشل. تدرك الحركة، اليوم، أن ما أرادته من وراء تلك الوثيقة من «جواز عبور» إلى ضفّة القبول الدولي بها، لم يَتحقّق لها بأيّ حال من الأحوال، وما إدراجها قبل فترة وجيزة على قوائم «الإرهاب» البريطانية إلّا أسطع دليل على ذلك. وبنفْس مستوى المعرفة هذا، تَعلم «حماس»، أو أقلّه مَن يَهمّ أن يعلم فيها، أن الالتصاق بـ«محور المقاومة» هو السبيل الأنجع للدفْع بمعركة اجتثاث الاحتلال وتحرير فلسطين قُدُماً، ولذا تمضي عملية إصلاح العلاقات بين الطرفين وتطويرها، على قدَمٍ وساقٍ، وصولاً إلى الإعداد الجماعي لحربٍ متعدّدةِ الجبهات، لن تكون «سيف القدس» إلّا نموذجاً واحداً وغير مكتمل منها. وفيما تبدو الحركة، في المرحلة الراهنة، أمام فصلٍ جديدٍ، أكثر قساوة، من فصول السعي لتدجينها من بوّابة «لقمة العيْش»، فهي تُظهر، إلى الآن، إصراراً مدهشاً على عدم تضييع مكاسب المعركة الأخيرة، ورفْض العودة إلى ما قَبْلها، وانتزاع حقوق الغزّيين من دون قيْد أو شرط. خطوطٌ حُمر لا يجد الفصيل الرئيس في قوى المقاومة في غزة، مناصاً من الثبات عندها، ولو استدعى الأمر الانجرار، مجدّداً، إلى تصعيد عسكري، تنبئ المؤشّرات بتوافُر كلّ العوامل اللازمة لتفجيره، وهو ما تَعدّ له جيّداً «كتائب القسام»، التي لا يُغفل أخيراً دورها المستمرّ في الدفْع نحو هجْر الفكر «الإخواني» الذي ولدت «حماس» من رحِمه، وتعميق الوعي الثوري لدى أبناء الحركة.

«حماس» في عَقْدها الرابع: المقاومة عصيّة على التدجين

تعرّضت الحركة لعمليات اغتيال استهدفت الصفّ القيادي الأول (أ ف ب)

رجب المدهون

بعد انتفاضتَين وأربع حروب مرّت بها حركة «حماس» في قطاع غزة، وأثبتت خلالها قدرةً عالية على مواجهة الاحتلال، لم تتوقّف محاولات حرْف الحركة عن أهدافها التي أقيمت لأجلها، وذلك عبر البوّابتَين السياسية والاقتصادية، وصولاً إلى التخطيط لدفْعها في الطريق نفسه الذي سارت فيه حركة «فتح»، وتخلّت عن بندقيّتها في نهايته، بعدما التصقت بالسلطة وبما يوفّره الاحتلال من فُتات مالي لها. وفي أعقاب معركة «سيف القدس»، افتُتح فصل جديد من مساعي التدجين تلك، حيث كان آخر العروض المُقدَّمة إلى «حماس»، رفْع الحصار عن القطاع بشكل كامل وإعادة إعماره وبناء مدن صناعية وسياحية فيه، مقابل هدنة طويلة الأمد والتخلّي عن سلاح المقاومة باتفاقية دولية. لكنّ الحركة لا تزال على رفْضها أيّ تنازلات من هذا النوع، خصوصاً في ما يتّصل بقدراتها العسكرية، التي شهدت تطوّراً كبيراً خلال السنوات الماضية، بفعْل الإمكانات الذاتية لمُهندسي جناحها العسكري، والخبرات الخارجية التي أمدّها بها «محور المقاومة»، حتى باتت تمتلك أسلحة كاسرة للتوازن.

وكانت انطلقت أولى محاولات التدجين بعد الانتفاضة الأولى، وبدء إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، حيث اعتقلت السلطة المئات من كوادر «حماس»، وفكّكت بنيتها التنظيمية، وعملت على تعيين كوادرها ضمْنَ الأجهزة الأمنية، وربطهم بسُلَم الرواتب مقابل تخلّيهم عن مقاومة الاحتلال وتنفيذ العمليات الفدائية، إلّا أن هذه الإستراتيجية لم تؤتِ أُكُلها مع غالبية عناصر الحركة، الذين أعادوا تشكيل خلاياها العسكرية لدى انطلاق الانتفاضة الثانية، ونفّذوا عمليات كبيرة ضدّ العدو في غزة والضفّة والداخل المحتلّ عام 1948. كذلك، تعرّضت الحركة لعمليات اغتيال استهدفت الصفّ القيادي الأول، الذي كانت تُعتبره دولة الاحتلال أكثر تصلّباً ورفضاً للحلول السياسية، بما يشمل مؤسّس الحركة الشيخ أحمد ياسين، وقائدها في غزة عبد العزيز الرنتيسي، على أمل أن يكون الصفّ القيادي الجديد أكثر مرونة وقابلية لإحداث تغييرات في التفكير السياسي لـ«حماس». وبالفعل، ظهر صفّ قيادي جديد في الحركة قبل دخولها الانتخابات، ما ولّد أملاً أميركياً - إسرائيلياً - مصرياً، بإمكانية الوصول إلى الهدف المطلوب.

> انطلقت أولى محاولات التدجين بعد الانتفاضة الأولى، وبدء إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994

وفي عام 2005، تواصل النهج نفسه من خلال «اتفاق القاهرة» الأوّل بين الفصائل الفلسطينية، والذي دخلت بموجبه الحركة الانتخابات البلدية وفازت فيها بشكل واضح، لتَعقبها الانتخابات التشريعية في عام 2006، وتفوز بها «حماس» أيضاً، وتَعمد إلى تشكيل حكومتها، التي مورس عليها حصار خانق كان الهدف منه مساومة الحركة على سلاحها مقابل استمرارها في الحُكم، وهو ما آل، في نهاية المطاف، إلى فشل المشروع الأميركي - الإسرائيلي - المصري الهادف إلى جرّ «حماس» إلى المربّع نفسه الذي دخلته «فتح»، وأنتج «اتفاقية أوسلو» عام 1992، إذ لم تتجاوب الحركة مع الإغراءات التي قُدّمت لها، فيما لم تستطع الأموال القطرية ولا التركية ولا الضغوط المصرية دفْعها إلى التخلّي عن بندقيتها، التي تطوّرت لتصبح ترسانة عسكرية متكاملة.

ولم تكن الحروب الأربع التي خاضتها «حماس» ضدّ العدو، مستنفاداً من ذلك السياق، وصولاً إلى المعركة الأخيرة، التي تكثّفت عقبها جهود الترويض، وتمثّل أبرز وجوهها في زيارة وزير المخابرات المصري، عباس كامل، لقطاع غزة، حيث طرح عروضاً لتحسين الوضع الاقتصادي في القطاع مقابل إدامة الهدوء على الحدود. وعلى الرغم من ذهاب الحركة إلى إحداث تغييرات في وثيقتها السياسية عام 2017، لتتماشى جزئياً مع المتطلّبات الدولية، بما يشمل القبول بدولة على حدود 1967، إلّا أن معركة «سيف القدس» أثبتت، مجدّداً، صعوبة إخضاع «حماس» وتغيير هويّتها العملياتية، التي لا تزال تتعرّض - على رغم ما تَقدّم - لمحاولات تحوير جديدة، عنوانها «الأمن مقابل الاقتصاد».

> انطلقت أولى محاولات التدجين بعد الانتفاضة الأولى، وبدء إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994

بإمكانية الوصول إلى الهدف المطلوب.

وفي عام 2005، تواصل النهج نفسه من خلال «اتفاق القاهرة» الأوّل بين الفصائل الفلسطينية، والذي دخلت بموجبه الحركة الانتخابات البلدية وفازت فيها بشكل واضح، لتَعقبها الانتخابات التشريعية في عام 2006، وتفوز بها «حماس» أيضاً، وتَعمد إلى تشكيل حكومتها، التي مورس عليها حصار خانق كان الهدف منه مساومة الحركة على سلاحها مقابل استمرارها في الحُكم، وهو ما آل، في نهاية المطاف، إلى فشل المشروع الأميركي - الإسرائيلي - المصري

«جواز عبور» لم يُختَم: العِبرة في فِعْل «الحمساويين»... لا قَوْلهم

يوسف فارس

متغيّرات كثيرة طرأت على حركة «حماس» خلال قرابة ثلاثة عقود، دفعتها إلى تعديل شعاراتها وجغْلها «أكثر واقعية». فلم تَعُد الحركة، بعد 34 عاماً من انطلاقتها، تُنظّر لـ«إقامة حُكم الله في الأرض»، كما تخلّت عن رفْضها الحلول المرحلية، وصار ما كنت تعيبه على «منظّمة التحرير الفلسطينية» من تحصيل دولة على حدود عام 1967،

> من وُجهة نظر «حمساوية»، فإن الوثيقة الجديدة لم تقدّم تنازلات عملية عن الأهداف الأولى

مقبولاً ولو كحلّ مؤقّت، ناهيك عن أنها تخفّفت من عبء التبعية لجماعة «الإخوان المسلمين». ولم تكن الضغوط التي مارسها الاحتلال على «حماس» كتنظيم مقاوم، بقيادتها وقاعدتها الجماهيرية، هي الدافع إلى تلك التعديلات؛ ففي عام 1992، عندما اقتادت إسرائيل المئات من قيادات الحركة الدَّغوية والسياسية إلى الإبعاد القسري، كانت «حماس» تؤسّس في مرج الزهور، لبنائها التنظيمي الحديدي الذي بقي متماسكاً إلى اليوم. لكنّ النقطة الفارقة في ذلك المسار، هي تحوُّل الحركة إلى دولة أو ما يشابه الدولة من كيانات. صحيح أن فوْزها في انتخابات المجلس التشريعي عام 2007، لم يمنحها هذا الهامش على النحو الفعلي، إلّا أن تحمّلها مسؤولية حياة مليوني فلسطيني في قطاع غزة، وضْعها أمام تحدّي تحصيل قبول دولي، سقّف الآمال فيه، ليس التفاوُض معه، بل عدم اعتبارها «منظّمة إرهابية» على الأقلّ، خصوصاً أن الجهة التي تحظى بالاعتراف و«الشرعية»، هي الخصم التقليدي لـ«حماس».

بين الوثيقة الأولى التي نشرتها الحركة في بيان إشهار انطلاقتها عام 1987، والوثيقة الجديدة التي أعلنتها في أيار 2017، متغيّرات براها منظّرو «حماس» «اضطرارية». فالميثاق الأوّل، الذي مثّل خطاباً تعبوياً صرْفاً، غلبت عليه اللغة الدينية المستمدّة من القرآن والسُّنّة، بعيداً من أيّ مرتكزات سياسية، كما بدا متجاوزاً للوقائع والقرارات الدولية، وغير مكترث بها جملة وتفصيلاً، بينما قفز الميثاق الجديد عن الهدف الإيديولوجي المتمثّل في «إقامة دولة الإسلام»، ونحا إلى تعزيز حضور «حماس» كحركة تحرّر وطني يمكن التعويل عليها لتصبح بديلاً من «منظّمة التحرير»، والتخفّف من التطلّعات ذات البعد الإسلامي العالمي، الممتدّ خارج حيّزها الجغرافي. بتعبير آخر، خرجت «حماس»، في عام 2017، عن الحالة الشعاراتية التي حمَلتها عبْء جماعة «الإخوان» بكلّ ما فيها من تعقيدات إقليمية، إلى حركة وطنية أكثر براغماتية، ولعلّ ذلك جاء نتاجاً لفشل تجارب «الإخوان» في دول «الربيع العربي»، حيث لم يَعُد الرهان على بناء دولتهم قائماً.

تُقدّم «حماس» نفسها، في الوثيقة الجديدة، على أنها متمسّكة بهدفها الأسمى وهو «تحرير فلسطين من النهر إلى البحر»، مع «هامش مناورة» يراه مراقبون اجتراحاً لخطاب «منظّمة التحرير» التي قبلت بما أملاه الواقع الاحتمالي القائم. إذ تُورد الوثيقة: «لا تنازل عن أيّ جزء من أرض فلسطين، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال، وترفض حماس أيّ بديل من تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، مِنْ نهرها إلى بحرها». ثمّ تستدرك: «- وبما لا يعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أيّ من الحقوق الفلسطينية - فإن حماس تعتبر أن إقامة دولة فلسطينية مستقلّة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أُخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة».

وبين الميثاق الأوّل الذي كتبه عبد الفتاح دخان - رفيق الشيخ أحمد ياسين، وأحد كبار مؤسّسي الحركة إلى جانب حماد الحسنات - والوثيقة الجديدة التي كُتبت في الخارج على يد فريق من السياسيين المتخصّصين وخبراء القانون الدولي، ترأسهم رئيس المكتب السياسي السابق للحركة خالد مشعل، يَظهر أن «حماس» تحاول، وفق المتخصّص في شؤون الحركات الإسلامية ثابت العمور، «الخروج من حالة المقاومة الحالمة الصرفة، إلى اتّجاه أكثر واقعية، ومن دائرة النبذ الدولي والإرهاب، إلى مساحات التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بوضْعها بديلاً عن منظّمة التحرير». ويعتقد العمور، وهو مؤلّف كتاب «مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين - حركة حماس نموذجاً»، أنه «من المجاملة الزعم بأن الوثيقة الجديدة لم تتنازل عن الركائز الأصولية للحركة، فقد ظهرت الحركة في طرحها عام 2017 كمَن يحاول الحصول على جواز سفر، يسمح له بالخروج من قوائم الإرهاب والجلوس على الطاولة الدولية».

لكن هل أفلحت الوثيقة في تحقيق أيّ من أهدافها تلك؟ يجيب العمور بأنه «بعد أربع سنوات على قبول حماس ما كانت تُعيبه على منظمة التحرير، وهو قيام دولة على حدود 67، لم يلْقَ الخطاب السياسي الجديد للحركة أيّ قبول في المجتمع الدولي، ليس لأنه غير متوافق مع رؤيته لحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي تدنّى سقفه على حساب الحقوق الفلسطينية فقط، بل لأن العالم يأخذ في الاعتبار ما تُقدّمه وما تفعله، وليس ما تقوله.

لم تقدم الوثيقة الجديدة تنازلات عملية عن الأهداف الأولى (أ ف ب)

كما أن الوثيقة الجديدة التي سجّلت حماس على نفسها من خلالها تنازلاً لا حاجة إليها به، لم توقف قطار الدول الغربية والأوروبية التي تضعها في قائمة الإرهاب واحدة تلو أخرى». ويُذكّر العمور، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن «منظّمة التحرير، حين وقّعت أوسلو عام 1994، كانت وثيقتها التي عدّلتها عام 1996 لا تعترف بإسرائيل وتنادي بتحرير البلاد من النهر إلى البحر، من دون إقامة أيّ اعتبار للحلول المؤقّتة، ومع ذلك لم يلتفت العالم إلى وثيقتها، وتعامَل مع رغبتها في الجلوس على طاولة المفاوضات ومع توقيعها على التنازل».

من وُجهة نظر «حمساوية»، فإن الوثيقة الجديدة لم تقدّم تنازلات عملية عن الأهداف الأولى، إنّما حاولت فقط اللعب في المساحات التي يقبلها «المجتمع الدولي»؛ وذلك لأن الظروف تغيّرت، واضحت الحركة أمام استحقاقات التمثيل الذي تستأثر به حركة «فتح» وفصائل المنظّمة التي لا تشكّل فارقاً. وأيّا يكن، فإن الأكيد والعملي والواقعي هو أنه في كلّ الحروب التي فُرضت على المقاومة ما قبل عام 2017 وما بعده، ظلّت تل أبيب ومَن العُمق الإسرائيلي، على رأس القائمة التي لم تُخرجها الوثيقة من دائرة الاستهداف.

مع المقاومة في «محورها»: لا قطيعة بعد اليوم

يتجزّأ من محور المقاومة في المنطقة، على رغم التوتّرات التي مرّت بها علاقات الطرفَين، خصوصاً إبّان الأزمة السورية. توتّرٌ لم تَحُل دون إعادة العلاقات إلى طبيعتها إلى حدّ بعيد، وصولاً إلى عملية تطوير كبيرة في الإمداد والجهد الاستخباري، تجسّدت مفاعيلها خلال معركة «سيف القدس» في أيار الماضي، فيما يجري التحضير لمواجهات متعدّدة الجبهات مع العدو مستقبلاً.

وترجع العلاقات بين الطرفَين إلى أكثر من عقدَين ونصف عقد، عندما تمّ إبعاد قيادة «حماس» إلى مرج الزهور في لبنان، حيث قدّم «حزب الله» والإيرانيون، المساعدة لقادة الحركة في ظروفهم الصعبة وسط الشتاء القارس. وفي عام 1998، بدأت العلاقات تتّخذ منحًى تصاعدياً، خصوصاً بعدما تولّى الشهيد الحاج قاسم سليماني قيادة «قوّة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، إذ شرَع في فتْح قنوات عسكرية مباشرة مع «حماس» في دمشق وبيروت، كجزء من استراتيجية مواجهة العدو الصهيوني. وفي أعقاب خروج قيادة الحركة من الأردن وتوجّهها إلى دمشق، بدأ «شهر العسل» مع السوريين والإيرانيين الذين أمدّوا «حماس» بالمال والسلاح النوعي والمتطوّر، بل وشاركوا في تدريب مهندسيها الذين قادوا عملية تطوير قدرات المقاومة خلال العقد الأخير. إلّا أنه على إثر اندلاع الأزمة السورية، بدأت مرحلة من الجمود بين الطرفَين، قبل أن تعيد حرب عام 2014 المياه جزئياً إلى مجاريها، في علاقة الحركة بـ«حزب الله» وإيران تحديداً، مقابل تواصل القطيعة مع سوريا. لكنّ الجدير ذكره، هنا، أن إيران أبقت، حتى إبّان القطيعة مع المستوى السياسي «الحمساوي»، على قناة الاتّصال بقيادة «كتائب القسام»، وواصلت تقديم الدعم المالي والعسكري لها. وفي ملفّ علاقة الحركة بدمشق، برزت أخيراً مؤشّرات عدّة إلى أن جبل الجليد بدأ بالذوبان، فيما قد يكون الإعلان عن عودة الأواصر خلال الفترة المقبلة ممكناً، بعد التغلّب على عقبات عدّة لا تزال قائمة.

أدركت حركة «حماس» أن الدعم العسكري والمالي والتقني الإيراني لا يمكن الاستعاضة عنه بأيّ حال من الأحوال، وأنه ليس ثمّة طرف في المنطقة يمكنه أن يدعم الحركة من دون مقابل كما تفعل إيران، وهو ما أدّى إلى تعزيز موقف الجناح العسكري الذي يدفع نحو إعادة هيكلة العلاقة مع طهران وتطويرها. ومثّل عام 2017 علامة فارقة في هذا السياق، حيث انتُخبت قيادة جديدة لـ«حماس» التي ترأّسها إسماعيل هنية، فيما صعد لأوّل مرّة إلى قيادتها في غزة، يحيى السنوار، الذي كان له دور بارز في ترميم صلاتها بـ«محور المقاومة»، والذي يحظى باحترام واسع لدى الإيرانيين. ومع أن «حماس» واجهت، خلال السنوات الماضية، تحدّي الثبات في ذلك المحور، في ظلّ حديث البعض عن أنها قد تعود إلى الابتعاد عنه مع تَغيّر الظروف، إلّا أن اجتماع مكتبها السياسي الأخير في القاهرة حسَم الجدل في هذا الشأن، بتأكيد التصاق قيادة الحركة بالمعسكر الداعم لها في المنطقة، والطابع الاستراتيجي لهذه العلاقة.

رجب...

مزاج «لا إخواني» متنامٍ: الوعْي الثوري أوْلى

شهدت حركة حماس، خلال الـ34 عاماً منذ تأسيسها، سلسلة تغيّرات على عدّة مستويات، وخاصّة في علاقتها بجماعة «الإخوان المسلمين». إذ شهدت السنوات الأخيرة تنامي قناعة داخل صفوف جزء لا يُستهان به من أبناء الحركة وقياداتها، بكون منهج «الإخوان» لا يحمل «الثورية» الكافية للدفْع بمشروع تحرير فلسطين قُدُماً، وبضرورة أن تصبح مواجهة الاحتلال مُقدَّمة على أيّ اعتبار سياسي أو إيديولوجي آخر، بما يقتضي ضرورة ضمّ شرائح مختلفة من الفلسطينيين إلى هذه المعركة. وفي الوقت نفسه، كانت تتعزّز فكرة التخلّي عن الارتباط بـ«الإخوان» لدى أطراف من الجناح العسكري، يرون أن فكر الجماعة يعيق الخطّ الجهادي للحركة، وأن الأخيرة بحاجة إلى تعميق الوعي الثوري لدى أبنائها، بعيداً من سرديّة الضحية التي يتربّى عليها «الإخوان» في مختلف الساحات. كذلك، برزت حالةُ رفض داخلي للمدرسة الوهابية، التي حاول عدد من قيادات «حماس» الذين درسوا في السعودية إدخال مبادئها إلى الحركة، وهو ما قوبل بتململ من قِبَل مَن يجدون هذا الفكر عقيماً، وبعيداً عن منهج المقاومة وفلسفتها.

في خضمّ تلك الديناميات الداخلية، وعلى ضوء جملة من الأحداث التي أطاحت حُكم «الإخوان» في غير دولة عربية، أمام التيّار الجديد داخل حركة «حماس» أن الاستمرار في العلاقة مع «الإخوان» يضرّ حتى بالسياسة «البراغماتية» التي انتهجتها الحركة خلال السنوات الخمس الأخيرة، والهادفة إلى تحقيق مكاسب تكتيكية تخدم الهدف الاستراتيجي المتمثّل في طرْد الاحتلال والتحرير. ومن هنا، أعادت «حماس»، في عام 2017، تعريف نفسها، في وثيقتها السياسية الجديدة، بأنها «حركة تحرّر ومقاومة وطنية فلسطينية إسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، ومرجعيّتها الإسلام في منطلقاتها وأهدافها السامية»، ملغيةً ارتباطها الفكري والتنظيمي بـ«الإخوان». والواقع أنها حذت، في ذلك، حذْو حزب «النهضة» التونسي، الذي فكّ زعيمه راشد الغنوشي ارتباطه بالجماعة في مصر، بعدما أثبتت فشلاً ذريعاً في الحُكم. ولعلّ ما حفّز اتّخاذ هذه الخطوة لدى «حماس» أيضاً، إغلاق المنفذ البرّي الوحيد للقطاع الرابط بينه وبين مصر (رفح)، وسياسة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، «العدائية» تجاه غزة، قبل أن تتحسّن العلاقات مع انتخاب قيادة جديدة للحركة منتصف 2017.

وفي ضوء التعريف الجديد، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، خلال زيارته القاهرة في عام 2020، أنه لا ترابط الحركة بـ«الإخوان» أيّ علاقة. وهو ما شدّد عليه أيضاً رئيسها في الخارج، خالد مشعل، في حوار تلفزيوني، أشار فيه إلى «(أننا) حركة فلسطينية قائمة بذاتها في فلسطين، ولها قضيتها التي تنشغل بها، لكنّنا منفتحون على أمّتنا العربية والإسلامية وعلى مختلف قواها وتنظيماتها بما فيها الإخوان المسلمون». وعلى رغم تلك التصريحات، إلّا أنه سيكون من غير الواقعي انتزاع الحركة من سياقها التاريخي، لكنّ الأهمّ الآن هو وجود تيار عريض داخل «حماس» يرى في ضرورة التخلّي عن الفكر «الإخواني»، خدمةً لهدف التحرير. ومع أن هذا التيار «الثوري»، الذي بدأ ينمو لدى مستويات مختلفة في الحركة، لا يزال يواجَه بعقبات ومحاولات لإعادته إلى حاضنته «الإخوانية»، من باب عدم خسارة الشارع «السُّنّي» المتعاطف مع الجماعة، إلّا أنه لا يفتأ يُوسّع دائرة قبوله، توازياً مع الارتقاء بمستوى العلاقة بـ«محور المقاومة».

رجب...

على الغلاف

«التصفية النوعية» لم توقِف أُولاها: «حماس» ولّادة قادة

يوسف فارس

لا تنحصر فكرة الاغتيال لدى إسرائيل، في حدود الانتقام الشخصي، بل إن استخدامها لتلك الوسيلة بوجْه الكيانات الحزبية الكبيرة، يستبطن قدْراً وافراً من الدراسة لطبيعة الشخصيات التي يتمّ وضعها على قوائم التصفية. هذا ما تقوله عمليات الاغتيال التي نُفّذت بحقّ قيادات «منظّمة التحرير الفلسطينية» منذ منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، وفي حالة «حماس» أيضاً، مع اختلاف النتائج. برز الاغتيال كركيزة أساسية في إنفاذ أهداف الحركة الصهيونية، منذ اغتالت المجموعات الصهيونية التي لم تكن قد حملت اسم «الموساد» بعد، اللورد موين، وهو سياسي ورجل أعمال بريطاني شهير، عام 1944؛ لأنه لم يكن يشجّع هجرة يهود بريطانيا إلى فلسطين. وأعقب تصفية موين، تنفيذ عدد من عمليات الاغتيال المركّزة بحق كبرى العائلات اليهودية في المانيا، لإثارة الرعب في صفوفها، ودفْعها للهجرة إلى فلسطين.

ومع انطلاق حركة «فتح» عام 1965، وظهور مجموعة من التيّارات السياسية المتباينة في داخلها، لجأت إسرائيل إلى تفعيل سياسة القتْل العابرة للحدود، في ما استهدف تعزيز التيّار الذي يؤمن بالواقعية السياسية، على حساب التيّار «الراديكالي»، الذي يرى في البندقية والكفاح المسلّح، أقصر الطرق إلى التحرير واستعادة الحقوق. هكذا، جرّدت إسرائيل، «منظّمة التحرير»، من صقورها، صلاح خلف وخليل الوزير وكمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجّار، والعشرات من قيادات الصفّ الثاني الذين يمثّلون الأذرع الضاربة لهؤلاء، وأبقت على الساحة نوعَين اثنَين من القيادات: أوّلهما، أولئك الذين يُنظَرون للحلّ السلمي وطريق المفاوضات، والتعاطي مع الوقائع القائمة؛ وثانيهما الذين كانوا حملَوا البندقية، ولكنهم أبدوا لاحقاً «براغماتية» في تغيير الأدوات لتحصيل بعض الحقوق، ومرونة في التعاطي مع تيّار «الواقعية» الذي أضحى أكثر نفوذاً. وفي حالة «حماس» أيضاً، لم يكن انتقاء الاغتيال التي وُضعت على رأس قائمة الاغتيال عشوائياً، فقد استهدفت إسرائيل هذه الورقة بعد ما بدا أنها دربت باستفاضة، الأصول الفكرية التي تنطلق منها الحركة، بوصْفها حركة مقاومة، ذات أصول «إخوانية»، يتلخّص هدفها الأسمى في إقامة ما يسمّى «دولة الإسلام» على أيّ شبر تسيطر عليه من الأرض. ولربّما كان الرهان الإسرائيلي على إدخال «حماس» في لعبة الحُكم، وإغراقها في تعقيداته، للوصول إلى مرحلة تصبح فيها المحافظة على «حكومة المقاومة» أهمّ من ممارسة المقاومة ذاتها لتحقيق الأهداف الوطنية التي أنشئت لأجلها. لذا، لم يكن من الصدفة، أن يبدأ الاحتلال باغتيال القيادات السياسية الروحية للحركة، في خضمّ انتفاضة الأقصى، وبعد تنامي التوجّه الإسرائيلي إلى الانسحاب من قطاع غزة.

البداية من الأكثر هدوءاً

شهد عام 2003 اغتيال قياديَّيْن من أكثر الكوادر «الحمساوية» هدوءاً وخطورة، في آن. ففي آذار من ذلك، اغتالت المروحيات الإسرائيلية

> **شهد عام 2003 اغتيال قياديَّيْن من أكثر الكوادر «الحمساوية» هدوءاً وخطورة، في آن**

الدكتور إبراهيم المقادمة، القيادي المفكّر، الأقلّ ظهوراً والأكثر ديناميكية في الحركة. القائد السياسي - العسكري - الأمني، الذي أسّس أوّل أجهزة «حماس» الأمنية، «مجد»، وضعته إسرائيل في باكورة قائمة الاغتيال السياسي، وهي التي عرفته عن قرب حين اعتقلته عام 1984 بتهمة تأسيس نواة أوّل جهاز عسكري للحركة. وفي آب من العام نفسه، اغتالت إسرائيل المهندس إسماعيل أبو شنب، القيادي السياسي والشخصية النقابية والدعَوية الجامعة بين التفوّق المهني، حين عمل مهندساً في بلدية غزة، والطموح الأكاديمي الذي قاده إلى نيْل درجة «الماجستير» في الهندسة الإنشائية من جامعة كولورادو في الولايات المتحدة الأميركية. عُرف أبو شنب، الذي وضع بصماته في أكثر الجامعات الفلسطينية عراقة، بهدوئه الأخّاذ، فيما لفت الأنظار إليه حين أسهم حضوره الجامع في احتواء عدد من أحداث الاقتتال التي يتكرّر وقوعها بين الفصائل الفلسطينية. وعلى الرغم من حدّة الاستقطاب الحزبي في منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، ظلّ أبو شنب الشخصية المحبوبة، التي لا يُختلَف على وطنيّتها بين المتنافسين. وفي آذار 2004، اغتالت إسرائيل الأب الروحي للحركة، الشيخ أحمد ياسين، في حدثٍ انتقل بـ«حماس» إلى مربّع آخر من الحضور والجماهيرية، ليس في الشارع الفلسطيني فحسب، إنّما على الصعيد العربي والدولي. وفي نيسان من العام ذاته، اغتالت خلفه الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، الذي وقف من على منصّة تأبين الشيخ ياسين، مُمسكاً بالبندقية، ومؤكّداً أنها ما زالت «الطريق». قضى هؤلاء، إلى جانب قافلة كبيرة من القادة العسكريين، من أمثال محمود أبو هنود، وصلاح شحادة، وصلاح دروزة، وأحمد الجعبري. لكنّ الفارق، هو أنه وعلى الرغم من الوزن الكبير الذي يمثّله الراحلون، إلّا أن «حماس» استمرّت في نموّها الجماهيري وتوسّعها الحزبي الأفقي بعدهم، وهو ما قد يُعزى إلى الطبيعة المؤسّساتية التي بُنيت الحركة على أساسها، والتي تؤهّل على نحو مستمرّ، قيادات صاعدة، تصلح لممارسة أيّ دور قيادي يُناط بها إذا اقتضت الحاجة.

كان الهدف الإسرائيلي من الاغتيالات، يتمثّل في إعادة إنتاج تجربة «منظّمة التحرير»، عبر تصفية قيادات الصفّ الأول في مختلف المجالات الدعوية والسياسية والعسكرية، وصولاً إلى إنتاج طبقة «براغماتية» تقبل بتمرير المشاريع الدولية في حال تعرّضت لقدْر غير محسوب من الضغوط. وإلى جانب ذلك، سعت إسرائيل إلى تسمين العمل الحكومي الذي ترعاه «حماس»، على حساب العمل الحزبي، بالضبط، كما فعلت مع حركة «فتح». لكنّ «حماس» التي تحتكم في قراراتها إلى مراكز شورى، وقواعد مؤثّرة، فضلت على نحو شبه كلّي بين العملين الحزبي والحكومي، واحتكمت في رسم خطّها السياسي، إلى أصولِيّتها، التي أبقت عليها مُحيِيَة من أن تخضع لسياسة الرجل الواحد. كما أن الرهان على تحويل الحركة من الثورة إلى الدولة، من خلال إدخالها نفق السلطة التي اعتلت سدّتها في غزة، أفضى بعد 34 عاماً من انطلاقتها، إلى تمسّك أكبر بخطّ المقاومة، بوصْفه الضامن الأوحد لتحقيق الأهداف الوطنية، وصمّام الأمان الذي يكفل لها المحافظة على حضورها.

كان الهدف الإسرائيلي من الاغتيالات يتمثّل في إعادة إنتاج تجربة «منظّمة التحرير» (أ ف ب)

عقل وعيّاش والضيف وآخرون... أساطير الحاضِر المحاصَرة

حفل مطلع الانتفاضة الثانية عام 2000 بعدد جديد من الرموز (الأناضول)

أن يُخفي البطل وجهه بالكوفية، وتُظهر أفعاله من دون أن يعرف أحد قسماته، ويُسمع صوته العالم في اللحظات الفارقة، لهو شيء أقرب إلى الخيال، لكن الواقع يقول إن قادة «حماس» تحوّلوا، بالفعل، إلى رموز من هذا النوع. ليس القائد العام لـ«كتائب القسام»، محمد الضيف، أيقونة الحركة الوحيدة في هذا المجال، بل ثمّة شخصيات من أشباهه يسجّلها التاريخ الشفوي لسكّان غزة والضفّة المحتلّة، سبقَ صيتها عصر شبكات التواصل الاجتماعي. في مخيّم جباليا للاجئين شمال القطاع، يمكن لك أن تذكر اسم عماد عقل مثلاً، وتسمع عنه الأساطير من حكايات التنكّر والتخفّي التي أرهق بها مخابرات الاحتلال وجيشه حتى استشهاده عام 1993. يُقال إن عقل، وهو أحد أبرز مؤسّسي الجهاز العسكري لـ«حماس»، كان ينفذ من حواجز العدو التي نُصبت خصّيصاً للقبض عليه، في اليوم مرّتَين، إذ يذهب متنكّراً بزيّ امرأة، ويعود عبر الحاجز نفسه بهيئة كهْلٍ يتّكئ على عكّازه. الطالب المتفوّق الذي أنهى المرحلة الثانوية عام 1988 في مدرسة الفالوجا مُحرزاً المرتبة الأولى على منطقة بيت حانون والمخيم، فيما حرمه السجن من دراسة تخصّص الصيدلة الذي كان يحبّ، «دَوْخ» خلال سنوات عمله المقاوم، جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك». ومِمّا يُحكى عن عقل في أروقة المخيم، أن الإسرائيليّين كانوا يستدلّون على المكان الذي يتواجد فيه، من بصمته المميّزة في عمليات الهجوم والاشتباك. لكنّ المثير في الأمر، أن أبادي ابن مخيم جباليا كانت تضرب خلال شهر واحد، في الخليل - في الضفة الغربية جنوب القدس، - وفي الشجاعية - شرق مدينة غزة -!

حقبة التسعينيات حفلت، أيضاً، برمز آخر، يحمل قاسماً مشتركاً مع الشهيد عقل، وهو المهندس يحيى عياش، ابن بلدة رافات في قضاء سلفيت في الضفة المحتلّة، الشابّ المتفوّق في دراسته، والمبدع الذي استطاع الوصول إلى المعادلة الكيميائيّة التي حوّل بواسطتها المواد الأوّلية البسيطة، المتواجدة بوفرة في الصيدليات والمتاجر المدنية العامة، إلى قنابل تنفجر في وسط تل أبيب. برز عياش كرمز وأسطورة تلاعبت بجهاز «الشاباك»، حتى وضعه رئيس الحكومة الإسرائيلية على رأس قائمة الاغتيال، بعد أن ازدحم ملفّه بالعشرات من العمليات الاستشهادية ذات الصبغة الانفجارية المميزة. أبدع عياش في عمله المقاوم، إلى الحدّ الذي نال فيه كُره عدوه واحترامه في آن. وقد عبّر الجنرال جدعون عيزرا، وهو نائب رئيس «الشاباك»، آنذاك، عن إعجابه بيحيى، في مقابلة مع صحيفة «معاريف»، قائلاً: «إن نجاح يحيى عياش في الفرار والبقاء، حوّله إلى هاجس يسيطر على قادة أجهزة الأمن ويتحدّاهم. فقد أصبح رجال المخابرات يطاردونه وكأنه تحدّ شخصي لكلّ منهم، وقد عقدت اجتماعات لا عدد لها من أجل التخطيط لكيفية تصفيته... لقد كرهْته، ولكنّني قدّرت قدرته وكفاءته».

عصر الملثّمين

حفل مطلع الانتفاضة الثانية عام 2000، بعدد جديد من الرموز، التي بدت مستوحاةً من شخصيات «الأنيمشين» الأسطورية، كـ«زورو» و«بات مان». يتربّع على رأس قائمة هؤلاء، محمد المصري، الشهير بمحمد الضيف، لكثرة ما حلّ ضيفاً على بيوت رفاقه، خلال فترة مطاردته. هو القائد العسكري لـ«كتائب القسام»، والذي حاولت إسرائيل اغتياله أكثر من خمس مرّات. يجهل جلّ سكّان غزة هيئته الحقيقية، لكن ما هو معروف أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية

> **ثقة شخصيات من أشباه الضيف يسجّلها التاريخ الشفوي لسكّان غزة والضفّة المحتلّة**

تمتلك صورةً واحدة له في شبابه، ولم تمتلك بعدها أيّ صورة أخرى، يخرج الضيف إلى الإعلام في هيئة ظلّ، يُلقي خطاباً في اللحظات الحسّاسة، ثمّ يغيب، وتُترجم الأيام ما يقوله. في معركة «سيف القدس» الأخيرة، سجّلت الساعات التي سبقت ساعة الصفر (السادسة من العاشر من أيار 2021)، خروجه الأخير، حيث هدّد يومها بقلْب المشهد رأساً على عقب، إذا استمرّت ممارسات الاحتلال في حيّ الشيخ جراح. تقول مصادر في المقاومة لـ«الأخبار»، إن تلك الساعات تخلّلتها ضغوط كبيرة من الوسطاء الدوليّين للحيلولة دون تنفيذ قائد «القسام» لوعده، لكن المستوى السياسي في فصائل المقاومة لم يمتلك ما يقوله، «لأن الضيف قد قال، وهكذا انتهى الأمر، وبدأت رشقات الصواريخ تنطلق في تمام الساعة التي حدّدها الضيف سلفاً».

القطب الآخر من ثُنائية «حماس»، هو الناطق العسكري باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة، الشابّ ذو الصوت الرقيق والأسلوب الهادئ، والذي يعرفه جمهور المقاومة جيّداً. أصبح اسمه بعد «سيف القدس»، مقترناً بساعات صفر المقاومة. ببساطة: «سنضرب تل أبيب في تمام الساعة السادسة مساءً بصلية قدْرها كذا وكذا من الصواريخ، جهّزوا منظومات دفاعكم وانتظرونا»، تقصف المقاومة، ثمّ يعود الرجل بلثامه: «سنمنح سكّان تل أبيب هدنة لساعتين، ثمّ نبدأ الضرب». وفي التوقيت الذي يحدّده تماماً، يعود بخطابه: «انتظرونا على قدم واحدة، سنضرب الآن». سكّان قطاع غزة يعرفون أبو عبيدة جيداً، والمؤكد أن إسرائيل التي قصفت منزله في مرّات سابقة، تعرفه أيضاً، لكن لماذا اللثام إذاً؟ قد يكون أحد لوازم الهيبة الدائمة.

«سيف القدس» لم يُغمَد: المقاومة تنتظر موعدها

عقب انتهاء معركة «سيف القدس» في أيار الفائت، خرج رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، وأعلن أن «فصائل المقاومة الفلسطينية لم تُوقّع اتفاقاً مكتوباً عبر الوسطاء، بل كان وقْفُ إطلاق النار متزامناً وبلا أيّ شروط». وأضاف أن «الأمر متروك للعالم ليحتوي الموقف حتى لا ينفجر من جديد، ويقدّم الإنجازات السياسية لشعبنا»، محذراً من «(أنّنا) سنُحرق الأخضر واليابس إن لم تُحلّ مشاكل قطاع غزة قبل نهاية العام الحالي». وانطلاقاً من كلام السنوار حينها، وبناءً على مجمل التطوّرات التي أعقبت المعركة مذّاك، يبدو أن «حماس» تسير بخُطى ثابتة ومدروسة، على طريق تريد في نهايته تغيير الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في القطاع.

تأكيداً السنوار، آنذاك، أن الفصائل لم توقّع اتفاقاً مكتوباً، كان بمثابة إعلان تحرّر من أيّ افتراضات قد تكون لدى جهات إقليمية ودولية، حول أن المقاومة قد قبلت بوقْف إطلاق النار لمجرّد إنهاء الحرب. وعليه، فقد بدا الرجل واضحاً في تحذيره من أنه في حال فشل الوساطات وعدم تَحقّق التغييرات التي تأملها حركته، فإن المقاومة مستعدّة للذهاب في خيار تجديد التصعيد، إلى آخره. اليوم، يسود شعور في غزة، ولدى مختلف قيادات الفصائل، بأن الانتصار الذي تَحقّق في «سيف القدس» يجري العمل على منْع تسييله على أرض الواقع، في الوقت الذي تشعر فيه المقاومة بقدرتها على انتزاع مكاسب، سواءً من خلال ما تلمسه من حراك دولي وإقليمي متزايد تجاهها، أو من خلال ما أثبتته من قدرة على تنفيذ تهديداتها، وتحمّل نتائجها، وإعادة ترميم قدراتها العسكرية خلال أشهر قليلة.

تكتيك لا استراتيجية

تبدو قيادة المقاومة مقتنعة بأن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، لا تزال قائمة على مبدأ «التنقيط»، أي إبقاء الحصار قائماً، وإن خُفّف شكلياً. وأمام هذا الواقع، فإن الخيارات المتاحة أمام الفصائل تتوزّع على مستويات متدرّجة من التصعيد، بدءاً من إطلاق الصواريخ التجريبية باتجاه البحر، انتقالاً إلى الحراك الشعبي عبر المسيرات الحدودية، ثمّ إطلاق البالونات الحارقة، وصولاً إلى التصعيد العسكري. وبالنسبة إلى الفصائل، فإن الهدف ليس الدخول في معركة جديدة، بقدْر ما هو ممارسة ضغوط جدّية تدفع الوسطاء، إلى التحرّك لإلزام العدو بالعودة إلى التفاهمات. وبما أن ذلك الدور يَظهر أكبر ممّا يقدر المصريّون على القيام به، فإن المقاومة تتوقّع أن يدفع تصعيدها أطرافاً دولية للدخول على خطّ الوساطة، واضعةً في حساباتها حراجةَ الموقف في تل أبيب، الغارقة حدّ أذنيها في الملفّ النووي الإيراني وما يترتّب عليه.

وعلى رغم تصاعد التهديدات الصادرة عن قادة الاحتلال تجاه غزة، وسعْي المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية إلى إظهار القدرة والاستعداد لخوض معركة جديدة، من خلال رفْع وتيرة المناورات في منطقة «الغلاف»، إلّا أن المقاومة لا ترى في هذه التهديدات ما يجبرها على التراجع. قبل نحو أسبوعين، كتب أليكس فيشمان في «يديعوت أحرونوت» العبرية: «في غزّة، يعتقدون أنه في إسرائيل يوجد أنصاف رجال لا يريدون إلّا الهدوء، ولهذا فهم يسمحون لأنفسهم بأن يُملوا على إسرائيل متى تكون تهدئة، ومتى تُفتح النار». وشبّه وضع المقاومة في غزة حالياً، بوضع المقاومة في لبنان بين تحرير العام 2000، وحرب تموز 2006، قائلاً: «تماماً مثلما في السنوات التي سبقت حرب لبنان الثانية، تباهوا هنا (في إسرائيل) بوهم الصواريخ الصدئة لحزب الله... غير أنه أثناء الأشهر التي انقضت منذ حارس الأسوار (سيف القدس)، نجحت حماس في أن تُجدّد قسماً لا بأس به من منظومة الصواريخ». وأشار فيشمان إلى أنه في موازاة إجراء المقاومة تجارب على الصواريخ والمسيّرات، فإنه «عندنا في وزارة الدفاع، وفي الجيش الإسرائيلي، يتمسّكون بالتسوية كعنصر يضمن نوعاً من الاستقرار». كما يؤكّد أن «التسوية» من ناحية «حماس»، ليست استراتيجية، بل هي «تكتيك هدفه كسب الوقت لأجل الوصول إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل في وضع أفضل». واصفاً المحاولات الأميركية والمصرية لإجراء مصالحة فلسطينية تمهّد لتشكيل حكومة وحدة، تتولّى قيادة مفاوضات توصل إلى تسوية مع إسرائيل، بأنها «هراء مطرّز».

الأقصى مرة أخرى

في المحصّلة، يبدو أن عناصر التفجير صارت شبه مكتملة. وبالإضافة إلى الأسباب المتعلّقة بقطاع غزة تحديداً، ثمّة عوامل أخرى شكّلت شرارة لمعركة «سيف القدس»، لا تزال نشِطة، كالمواجهات الدائمة بين الفلسطينيين والمستوطنين في المسجد الأقصى، ومحاولات التهجير المستمرّة في حيّ الشيخ جراح في القدس المحتلة. وفوق كلّ ذلك، فإن الوضعية الاستراتيجية لإسرائيل تُظهر تراجعاً مستمراً في مكانة الأخيرة، فيما السياقات الإقليمية والدولية الحالية توفّر مساحة استثنائية للاعبين «الصغار» لرفْع درجة تأثيرهم. وفي حال لم تتحقّق انفراجات كبرى في المفاوضات المتّصلة بالقطاع خلال فترة وجيزة، فإن الساحة الفلسطينية ستكون مقبلة على تصعيد تدريجي، قد تكون ذروته في منتصف شهر نيسان من العام المقبل، حيث يبدأ تزامن في التقويمَين الهجري والعبري، يكون فيه عيد الفصح العبري بأيامه السبعة، من 16 إلى 22 نيسان 2022، موافقاً لما بين 15 و21 رمضان. ومن المتوقّع أن تُجدّد الجماعات الصهيونية المتطرّفة، خلال الأيّام المذكورة، محاولة إدخال «قربان حيواني» إلى المسجد الأقصى وذبْحه داخله، في ما يمثّل طقساً قديماً لديها، تحاول فرضه منذ عام 2016، وتمكّنت من أدائه على درجات القصور الأموية جنوب الأقصى في 2018، وحاولت «تهريبه» في العام الحالي، ومن الممكن أن تسعى لتكريسه العام المقبل، أيضاً، من المتوقّع أن يقوم المستوطنون باقتحام المسجد بأعداد كبيرة، وأن يجري «نفخ البوق»، وأداء الطقوس الجماعية العلنية، في باحاته.

(الأخبار)

تقرير

رسائل «حشْدية» ساخنة: اختبار القوّة العراقي يتوسّع

مازالت القوى «الشيعية» العراقية في مرحلة اختبار القوّة، سواءً داخل الدولة أو عسكرياً على الأرض، في محاولاتها فرْض شروطها بموجب تسوية يبدو أن لا مفرّ منها لكنها قد تكون بحاجة إلى «مايسترو» لا يزال مفقوداً. غيابٌ ربّما مردّه إلى انتظار نضوج الشروط اللازمة لهذه التسوية، بعد أن يتبيّن لأطرافها عجزهم عن تحقيق كلّ ما يصبون إليه، سواءً باستخدام نتائج الانتخابات، وهي التي لم تُعطِ تفويضاً كاملاً لطرفٍ بعينه لحُكم العراق، أو بالاستناد إلى قوّة الأمر الواقع

بحسب الصدر حسابا لقوّة «الحشد» باعتباره خارجاً عن سيطرته سياسيا (أ ف ب)

حسين إبراهيم

يستعدّ «الحشد الشعبي» في العراق لإجراء مناورة واسعة على طول الحدود السورية - العراقية، وفي منطقة تلعفر على الحدود مع تركيا، في الوقت الذي تستمرّ فيه أزمة نتائج الانتخابات، ويستخدم كلّ طرف نقاط قوّته في المواجهة حولها. وسيشارك في المناورة عشرات آلاف المقاتلين من «الحشد»، كما ستُستخدم فيها كلّ أنواع الأسلحة، وقد تستمرّ أكثر من شهر. وتُعتبر هذه الخطوة بمثابة رسالة إلى الأميركيين الذين قرّروا إبقاء كامل عديد قواتهم في العراق، والبالغ 2500 جندي، على رغم أنه كان من المفترض سحب الجزء الأكبر من تلك القوات بحلول 31 كانون الأول الجاري، وهذا ما لا يمكن توفيره من دون التكنولوجيا التي تملكها الولايات المتحدة، وإلّا فإن تنظيم داعش يمكن أن يعود للسيطرة مرّة أخرى على مناطق في البلاد. أيضاً، تحمل التدريبات رسالة إلى الأتراك والأكراد معاً، على أن أبرز الرسائل المُوجّهة من خلالها في الاتجاهات كافة، بما في ذلك الداخل العراقي، هي أن «الحشد» وفصائل المقاومة يمثّلان قوّة عسكرية لا أحد يستطيع تجاوزها، وهو ما يمكن اعتباره عامل توازن مع القوى الأخرى، مِن مِثل «التيّار الصدري»، الذي تتمثّل قوّته في تغلغله داخل وزارات الدولة العراقية وإداراتها.

ويتزامن التدريب المنتظَر مع استمرار تطويق «المنطقة الخضراء» التي تضمّ رئاسة الوزراء ومعظم السفارات، من قِبَل ثلاثة ألوية من «الحشد»، منذ إطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا يحتجّون على ما يعتبرونه تزويراً لنتائج الانتخابات، في الخامس من تشرين الثاني الماضي. ويطالب زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، بنزْع السلاح من كلّ الفصائل العراقية، بما في ذلك فصائل المقاومة من مِثل «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحقّ»، من دون أن يأتي على ذكر «الحشد» باعتباره مؤسّسة عسكرية رسمية عراقية، شأنه شأن الجيش والقوى الأمنية الأخرى. لكنّ الصدر يحسب حساباً لقوّة «الحشد» كونه خارجاً عن سيطرته سياسياً، خاصة في ظلّ قيادة «أبو فدك»، الذي حلّ مكان الشهيد أبو مهدي المهندس، كنائب لرئيس هيئة «الحشد»، فيما يُعدّ منصب رئاسة الهيئة، والذي يتولّاه فالح الفياض، فخرياً أكثر منه عملياً.

أمّا على صعيد انسداد الأفق السياسي، والذي يوفّر الأرضية لاختبار القوّة هذا، فيشير تأجيل المحكمة الاتحادية البتّ في دعوى رئيس تحالف «الفتح»، هادي العامري، لإلغاء الانتخابات، إلى 22 كانون الأول الجاري، إلى استمرار المأزق الذي وصل إليه طرفا الأزمة داخل «الصفّ الشيعي»، إلّا أنه يعطي وقتاً إضافياً لمحاولة التوصّل إلى تسوية، على رغم صعوبة ذلك. ويستمرّ الخلاف بين الصدر ومعارضيه على منصب رئاسة الوزراء، حيث طرح الأوّل، في الاجتماع الأخير له مع قادة «الإطار التنسيقي»، تكليف مصطفى الكاظمي مجدّداً برئاسة الحكومة بناءً على اتفاق بين الرجلَين سابق للانتخابات، الأمر الذي رفضه الأخيرون، في حين يرفض بشكل قاطع تولّي رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، المنصب، لأسباب عديدة بينها ما هو شخصي، وبينها أنه يمثّل حزب الدعوة الذي بنى له حضوراً وازناً في مؤسّسات الدولة العراقية، والذي ينظر إليه الصدر باعتباره خطراً حقيقياً على مشروعه لحُكم العراق.

> ثمّة بين العراقيين مَن يسعى إلى تبرير بقاء الاحتلال ولا سيما داخل الجيش والقوى الامنية

لكنّ «التيّار الصدري»، الذي جاء أوّلاً وفق النتائج المعلَنة للانتخابات الأخيرة، يواجه مشكلات خاصة به، وليس مع منافسيه فقط؛ فالكثير من كوادره لا يوافقون على كلّ ما يفعله زعيمهم، الذي عمد أخيراً إلى تغيير قادة «سرايا السلام» التابعة له، فقط لأنهم أقاموا علاقات جيّدة مع قادة «الحشد»، كما أنه يواجه رفضاً من قِبَل القوى «السُّنّية» و«الكردية» لمحاولته الاستئثار بالحُكم، فيما تفضّل هي الحكومات الائتلافية التوافقية التي تملك هامش مناورة أكبر في التفاوض معها. في المقابل، يدرك الطرف الآخر أن الصدر قادر على تحريك الشارع، وأنه كان يدعم الكثير من منظّمات المجتمع المدني خلال حراك تشرين الأول 2019، وتناغُم في ذلك مع الدعم الغربي لتلك المنظمات، ولا سيما البريطاني منه. وبالتالي، لا سبيل إلى تجاوزه، حتى لو استطاع خصومه جمع الأصوات الـ166 الضرورية لتشكيل حكومة جديدة. لكن في خضمّ صراع «عضّ الأصابع» هذا، فإن الصدر ليس من مصلحته أن تطول الأزمة.

إزاء ذلك، يبدو أن ما يفتقر إليه الوضع العراقي حالياً، هو «المايسترو» الذي يستطيع اجتراح حلّ وسط بين الطرفين، وهذا ما لن يتوفّر إلّا إذا شعر كلاهما بالحاجة إليه، بعد أن يستنفدا خياراتهما لفرض برامجهما. ولعلّ الجانب المؤهَّل للقيام بهذه المهمّة، هو إيران، التي تحتفظ بعلاقة مع الصدر تقوم على أنه لا يستطيع الابتعاد كثيراً عنها بسبب احتمال رفْض قاعدته الشعبية أيّ خيارات متطرّفة، ولكنها في المقابل ليست على انسجام تامّ مع مشروعه للاستفراد بحُكم العراق. لكنّ ظهران تحاذر، حتى الآن، التدخّل في الصراع حتى لا تضطرّ إلى إغضاب أحد من أطرافه. أمّا بالنسبة إلى الكاظمي، فالظاهر أن الإيرانيين لا يمانعون بقاءه، طالما أنه يراعي مصالحهم وإن من موقع الحليف للولايات المتحدة؛ إذ تدرك طهران تماماً أن أيّ ضغط خارجي أو داخلي لا يستطيع السيطرة على العراق بأكمله، وما ينطبق على إيران، ينطبق، أيضاً، على المرجعية الدينية في النجف، والتي لا تستطيع التدخّل إلّا برضى الطرفين المختلفين.

> ثمّة بين العراقيين مَن يسعى إلى تبرير بقاء الاحتلال ولا سيما داخل الجيش والقوى الامنية

تونس

سعيد يستبق «ضرْبة» خصومه بخريطة طريق نحو تغيير النظام

خرج الرئيس التونسي، قيس سعيد، أخيراً بخريطة الطريق السياسية، التي تأخّرت لأكثر من أربعة أشهر، بعد إجراء أنّ 25 تموز. واستبق سعيد «عيد الثورة» في 17 كانون الأول، وأعلن عن تاريخي الاستفتاء المنتظر على الدستور، والانتخابات التشريعية، مبشّراً أيضاً بمرسوم رئاسي لـ«الصلح الجزائي». وإذ تفاوتت ردود الفعل على تلك القرارات، فالظاهر، إلى الآن، أن خطوة الرئيس الاستباقية لم تستطع امتصاص الغضب على أدائه، والذي يبدو لأنفسنا توسّع دائرته، لتشمل أطرافاً حزبية ومدنية إضافية

تونس - أمل الهذيلي

خاطب الرئيس التونسي، قيس سعيد، مواطنيه في بثّ طويل مباشر ليل الإثنين - الثلاثاء، في أعقاب جلسة لمجلس الوزراء صادق خلالها على جملة من المراسيم، من بينها مرسوم «الصلح الجزائي». وعاد سعيد، في خطابه، إلى الحديث مجدّداً عن «أعداء الوطن والشعب والثورة»، الذين لطالما خاطبهم في كلماته مهما اختلفت المناسبات. كما عاد في خطابه إلى قرارات 25 تموز، مؤكداً أنه «اتّخذها وحده»، في ردّ على من «ادّعوا مساندته»، ليتنقد سعيد هذه المرّة «معارضيه ومؤيّديه» على حدّ سواء. وانهى الرئيس، أخيراً، الغموض الزمني الذي حفّ بإجراءاته، معلناً سقفاً للوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد، واختار في ذلك تواريخ رمزية؛ إذ سيتواصل تجميد عمل المجلس النيابي إلى حين تنظيم انتخابات جديدة بعد عام، وتحديداً في 17 كانون الأول 2022، الذي يمثّل «عيد الثورة»، فيما ستُنظّم استشارات مباشرة «مع الشعب» حول الدستور، في الداخل والخارج، ابتداءً من الأوّل من كانون الثاني المقبل، وحتى الـ20 من آذار 2022، على أن يليها استفتاء شعبي في 25 تموز 2022.

ولم يُشر سعيد، في خطابه، إلى الجهة التي ستتولّى تنظيم الاستفتاء الذي ينوي إطلاقه، أو الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها، علماً أن «الهيئة المستقلّة للانتخابات»، التي أُنشئت بعد انتفاضة 2011 وتولّت تنظيم كلّ الاستحقاقات التي أعقبت ذلك التاريخ، لم تُحَلّ بموجب إجراءات 25 تموز. إلّا أن سعيد تحدّث عن ضرورة القيام بـ«عدد من الإصلاحات الأخرى التي تتعلّق بتنظيم الانتخابات وبكيفية الإشراف عليها، بعيداً من أيّ تدخّل من أيّ جهة كانت». أمّا «الصلح الجزائي»، الذي تمّت المصادقة على مرسومه وأعلنه سعيد في كلمته، فلا يزال غامضاً إلى اليوم، ولا معلومات عنه سوى وثيقة مسرّبة منذ سنة تضمّنت الخطوط الكبرى لهذا المشروع، الذي يهدف إلى استرداد الأموال المنهوبة من رجال الأعمال، واستغلالها «في المحافظات الأفقر».

دستور جديد

قبل أيّام، استقبل سعيد ثُلّة من أساتذة وخبراء القانون الدستوري، المعروفين بمساندتهم إجراءات 25 تموز وما بعدها، والذين كُلّفهم الرئيس بتكوين لجنة خبراء لصياغة دستور جديد للبلاد، سيُعرض على الاستفتاء. وأعلن أستاذ القانون الدستوري، أمين محفوظ، أحد الذين التقاهم سعيد، أن اللقاء أسفر عن «الاتفاق على تكوين لجنة خبراء دستوريين تعمل على صياغة دستور جديد بدلاً من دستور 2014». وقال محفوظ، في تصريح إذاعي، إن «رئيس الدولة، وأمام استفحال الأزمة الدستورية، توجّه إلى الخبار الديموقراطي، وهو العودة إلى الشعب». وأضاف: «بصفة الرئيس منتخباً، فقد اختار تكوين لجنة خبراء موسّعة تضمّ حتى المنتقدين لمسار 25 جويلية، وهي التي ستقوم بصياغة دستور... الرئيس رأى أنه، إلى جانب هذه اللجنة، قد يقع استقبال المقترحات عبر المنصّة الإلكترونية التي يتمّ تحضيرها». وهو ما أكده سعيد لاحقاً في خطابه. ودافع محفوظ، متحدّثاً باسمه وباسم بقيّة خبراء القانون الذين سيكونون في لجنة الخبراء، بأن «جوهر المشروع ضمان الحقوق والحريات بشكل واضح، ومبدأ التفريق بين السلطات والتوازن بينها»، معتبراً أن من السابق لأوانه الحديث عن تكييف النظام السياسي ليكون برلمانياً أو رئاسياً، متابعاً أن «الهدف هو تخليص المنظومة الدستورية من كلّ ما هو معقّد... نريد صياغة نص مبسّط، واضح، وقابل للتطبيق».

> توسّعت دائرة الأطراف المناهضة لقرارات سعيد وأدانته منذ 25 تموز

ردود فعل متناقضة

ولئن حملت قرارات سعيد الجديدة السقف الزمني الذي طالبت به طويلاً القوى السياسية والمدنية، معارضة كانت أم مؤيّدة للرئيس وإجراءاته، إلّا أن سيلاً من ردود الفعل بدأ في الظهور سويعات بعد الخطاب، في انتظار موقف «الاتحاد العام للشغل»، وإن كان أمينه العام، نور الدين الطبوبي، أكد أن الاتحاد لن يعطي «صكّاً على بياض»، بينما وصفت حركة «النهضة» خريطة الطريق التي أعلنها سعيد، بأنها «خطوة أحادية لا تُلزم سواه»، مجدّدةً رفضها «الإجراءات الانقلابية» التي أقدم عليها.

كذلك، دعا ممثّلو أحزاب «التيّار الديموقراطي» و«الحزب الجمهوري» و«التكتّل من أجل العمل والحرّيات» (أحزاب اجتماعية وسطية)، خلال مؤتمر صحافي مشترك، إلى النزول إلى شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة، للاحتجاج على ما اعتبروه «انقلاب رئيس الجمهورية». ورأى أمين عام حزب «التكتل»، خليل الزاوية، أن قرارات سعيد «تمثّل خطراً جاثماً على الدولة ولا بدّ من مقاومته». كما وصف خطاب الرئيس بـ«المتشنّج والشعبوي»، معتبراً أن «الخريطة التي قدّمها للاستفتاء على الإصلاحات الدستورية والسياسية غير مدروسة»، وأن «الآجال لا تكفي للتعمّق في هذه الإصلاحات ومناقشتها». كما انتقد الزاوية غياب «أيّ خطّة اقتصادية ومالية للخروج من الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد»، عن كلمة سعيد.

وعمّا إذا كانت هذه الأحزاب ستدعو إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية التي أعلنها الرئيس التونسي، لفت الأمين العام لـ«التيار الديموقراطي»، غازي الشواشي، إلى أن «الحديث عن مقاطعة الانتخابات التشريعية المبكّرة في كانون الأول 2022، سابق لأوانه»، مُذكّراً بأن «الرئيس خارج الشرعية الدستورية، وتبعاً لذلك، فإن كلّ قراراته مرفوضة حتى قبل بلوغ موعد الانتخابات»، مشدّداً على أن الوصول إلى انتخابات «يكون عبر إرساء حكومة إنقاذ وطني تملك كلّ الصلاحيات... لا بحكومة فاقدة لكلّ رؤية»، في انتقاد لحكومة نجلاء بودن.

في المقابل، أعلن «حزب البعث العربي الاشتراكي» (القطر التونسي) تأييده قرارات سعيد. وأكّد الحزب، في بيان، «مباركته لجملة هذه الإجراءات بما احتوته من تسقيف زمني، وما عبّرت عنه من إرادة واضحة وصلبة للإصلاح».

لم يُشر سعيد، في خطابه، إلى الجهة التي ستتولّى تنظيم الاستفتاء الذي ينوي إطلاقه (أ ف ب)

«عيد ثورة» ساخن

جاءت قرارات سعيد مفاجئة في توقيتها، حيث كان الشارع التونسي يتوقّع خطابه في «عيد الثورة» في 17 كانون الأوّل، الذي سيشهد تحرّكات ومسيرات مناهضة له. كما تأتي في وقت توسّعت دائرة الأطراف التي تعمل على التصعيد في الشارع ضدّ قرارات الرئيس، لتشمل مبادرة «مواطنون ضدّ الانقلاب»، وحركة «النهضة»، و«تنسيقية القوى الديموقراطية» التي تضمّ كلّاً من أحزاب «التيار» و«الجمهوري» و«التكتّل»، و«حراك 17/14 في محافظة سيدي بوزيد (مهد الانتفاضة التونسية)، إلى جانب عدد من المنظّمات وهياكل المجتمع المدني وشخصيات مستقلّة. وبحسب المؤشّرات الأوّلية، فإن ما أعلنه سعيد لم يستطع امتصاص حمَى الاحتقان والرفض لأدائه منذ أشهر، ولذا تسود توقّعات بأن يكون يتّسم «عيد الثورة» هذا العام، بسخونة عالية.

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل نظام الحماية الفرقية لقضبان التوتر العالي في محطة الذوق 150 ك.ف. الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ش4د/5198 تاريخ 2021/10/14، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/1/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2021/12/8
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 1020

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بسام زغبور وكيل ديانا عبود وكيلة محسن حسين عبود بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 755 من مزرعة مشرف باسم محمد جواد عيسى عبود.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان تبليغ سندا للمادة 15 ا.م.م.

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس باسم نصر
موجه الى المطلوب التنفيذ بوجوههم: بطرس، انطوان، رينيه وخليل أولاد بطرس دحدح وايفون وفيولات حليم كعدو وبدوي بطرس المكاري وسعاد، حسنه، اليس وسلوى اولاد حنا اسعد عيروت وشهيد ومحسن ولدي طنوس نمنوم المشهورة بشهرة مخلوف وحوا المشهورة باسم جوزفين وسمعان المعروف باسم سيمون وانطونيوس وحنا المعروف باسم جان وبولس المعروف باسم بول ومرتا المعروفة باسم مارت وادال ويوسف وجورج وريتشار جرجس يوسف ضومط فرنجية المعروف باسم وشهرة ريتشار الكسانذر بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2020/355 المقدمة بوجهكم من المنفذ عليه جميل موسى انطون بوكالة المحامي جوزاف دحدح بموجب الحكم الصادر عن الغرفة الابتدائية بالشمال برقم 2011/157 تاريخ 2011/11/24 المتضمن ازالة الشيوع بالعقار 176 عدرات عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.
لذلك يقتضي حضوركم بالذات أو بالواسطة القانونية لقلم الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 ايام من تاريخ التبليغ وإلا ستعمد الدائرة لتعيين ممثل خاص لكم خلال شهرين من تاريخ النشر يقوم مقامكم لحين تعيين ممثل قانوني من قبلكم.
مأمور التنفيذ
عبد المنعم الرشيد

إعلان

عن مناقصة عمومية لتلزيم أعمال التنظيف في الصندوق عن العام 2022
يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت شارع بغداد – كورنيش المزرعة في تمام الساعة الثانية عشر من يوم الخميس الواقع فيه 2021/12/23 مناقصة عمومية بطريقة الظروف المختوم لتلزيم أعمال التنظيف في الصندوق عن العام 2022.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الادارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلم باليد الى أمانة سر المديرية الادارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء المناقصة.
يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة اعلاه، او يصل بعد المدة المحددة.
بيروت في 10 كانون الأول 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 1027

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب حسن علي حيدر لموكله غسان عبد الكريم بسماً سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 15 من العقار 5992 منطقة المزرعة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب علي حسين رمال لموكله يوسف صبحي ناصر نعمه سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 7 من العقار 616 مزرعة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب بسام زغبور وكيل ديانا عبود وكيلة محسن حسين عبود بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 755 من مزرعة مشرف باسم محمد جواد عيسى عبود.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

إعلان

صادر عن محكمة حلبا الشرعيه السنية غرفة القاضي الشيخ الدكتور اسامه الرفاعي
الى مجهول المقام عبد غازي حسن يقتضي حضورك الى هذه المحكمة الاربعاء 2022/1/12 الثامنة صباحاً لحضور الجلسة في الدعوى المتكونة بينك وبين منار احمد الشبلي بمادة تفريق للغيبة المنقطعة والمؤسسة برقم 2021/1713 واذا لم تحضر او ترسل وكيلاً عنك او تتخذ مقاماً مختاراً ضمن نطاق المحكمة لاستلام الاوراق الخاصة بهذه الدعوى والا تعتبر مبلغاً اصولاً حتى الحكم القطعي ويجري بحقك الايجاب الشرعي والقانوني.
حلبا في 2021/11/24
رئيس القلم
الشيخ وليد المصطفى

فيلم الأنيمشين «الرحلة» (إخراج كوبث شيزونو)

من فيلم «الكمين» (إخراج بيار موريل)

بروباغندا

السينما السعودية في زمن MBS: فن تمجيد الخاسر!

مريم عبد الله

بعد عقود طويلة من التشدّد وحوالى أربع سنوات على رفع الحظر عن صناعة السينما في السعودية، بحجة التجديد المجتمعي، أصدرت تراخيص حكوميّة للراغبين في فتح صالات سينمائيّة في السعودية. القرار كان حجر الأساس لوضع المملكة على الخارطة السينمائية. الخطوة التي أثارت الترحيب في المملكة والعالم، لا تُنسينا، هواجس الرقابة في مملكة يعدّ أنفاسها ديكتاتور صغير، لا يأمن شرّه صحافي، استُدرج وقُطّع في قنصلية بلده أمام أنظار الجميع، ولا وزير إعلام دولة عربية قدم استقالته درءاً لغضب الأمير من كلمة حقّ ضد حرب اليمن التي يغرق في رمالها منذ سنوات. اليوم، انتهت الكثير من القيود الدينيّة، بعد الحملة التي شنّها ولي العهد محمد بن سلمان على رجال الدين، مما سمح بإقامة الحفلات الغنائية والموسيقيّة، والإفساح في المجال أمام بعض التحوّلات الاجتماعية. أمر ساعد على حرف الأنظار عن سجلّ المملكة الحقوقي.

وضعت الرياض القاعدة الأولى لتأسيس صناعة للسينما، مع توفير ميزانية ضخمة بلغت حوالى 64 مليار دولار، إلى جانب إعلانها التعاون مع جهات أجنبية، أهمها، منصة نتفليكس التي أطلقت شراكة مع الاستوديو السعودي «تلفاز 11» لتقديم إنتاج محلّي، بدأ بعرض «ستّة شبابيك في الصحراء». المشروع عبارة عن ستّة أعمال سينمائيّة تتناول قضايا دينيّة واجتماعيّة سعودية. أضف إلى ذلك التوقيع مع شركة «ميتومو» الإسبانية المتخصصة في صناعة السينما، التي أعلنت عن نيّتها استثمار نحو 250 مليون دولار في السوق السعودية، من خلال عمل استشاري مع شركة محليّة لتوطين المحتوى السينمائي وتدريب الكوادر السعودية.

حفلات الترفيه روّجت لها الأوساط المحيطة بولي العهد بن سلمان، كونها «استراتيجية لخلق معنى جديد وعصري للهوية الوطنية». هوية ناشئة ستكلّف ميزانية البلاد المنهكة مليارات الدولارات. ويتخوّف نشطاء وسينمائيّون من سيف الرقابة، خصوصاً بعد نشر بيان لوزارة الثقافة السعودية، رسمت فيه الخطوط الحمر والحدود المسموح بتناولها. جاء في البيان: «محتوى العروض سيخضع للرقابة وفق معايير السياسة الإعلامية للمملكة» بشكل «يتوافق مع القيم والثوابت المرعية بما يتضمن تقديم محتوى مثير وهادف لا يتعارض مع الأحكام الشرعية ولا يخل بالاعتبارات الأخلاقية في المملكة». يعارض ذلك كاتب سيناريو ومسرحي سعودي، كتب لنا رداً على الرقابة في السعودية الجديدة: «من خلال تجربتي، الرقابة في السعودية باتت أكثر تساهلاً والسقف عالياً. هناك نصوص لي سُمح بها ورفضت في دول أخرى».

> **أموال طائلة تم ضخّها في صناعة السينما لتغيير الرأي العام في الخليج والعالم الرافض للحرب**

المثير للسخرية، أنّ تكوين «الهوية» السلمانية المهووسة بالشخصيات العظيمة والقادة الكبار، يتم على يد فرق أجنبية؛ إذ أعلنت جمعيات وشركات تابعة لولي العهد، عن تمويلها فيلم الأنيميشن السعودي الياباني «الرحلة» (2021 ـ إخراج كوبن شيزونو)، الذي استحضر من كتب التاريخ قصة أبرهة الحبشي وفي معرض ردها على الفيلم الإماراتي، قامت جماعة «أنصار الله» اليمنية، بعرض مشاهد مصوّرة تكذّب رواية أبو ظبي. اهتم «الإعلام الحربي» بتوثيق لحظة المعركة ونهايتها، فاكتشفنا فرار الجنود الغزاة من أرض المعركة، تاركين زملاءهم يواجهون الموت على يد المقاومة اليمنية. الضجة الإماراتية التي رافقت عرض الفيلم، سخر منها ناشط يمني عبر تويتر، بالقول إنّ «ما لم تحقّقه أبو ظبي على أرض المعركة، ذهبت لتحقيقه في السينما».

ولا تزال الحرب على اليمن، وجولات التطبيع مع الصهاينة وكيفيّة إدارة الصراع مع إيران في المنطقة، تشكّل العناوين المفضّلة لمحمد بن سلمان، وامبراطوريّته الإعلاميّة المجهّزة بأبواق تعمل على التحريض ليل نهار ضد الجار الإيراني. بعد قرار ابن سلمان وضع اليد على قنوات mbc، كشفت الشبكة السعودية و AGC studios الأميركية، عن فيلم يعرض على mbc قريباً، يحمل اسم «محارب الصحراء». تصوّر أحداثه في شمال السعودية وتحديداً بين تبوك ومدينة «نيوم»، جوهرة تاج ولي العهد الطموح، بميزانية قاربت 100 مليون دولار، من إخراج البريطاني روبرت وايات، وبطولة السوري غسان مسعود، والأميركي أنتوني ماكي، والبريطانية من أصل سعودي عائشة هارت، التي تلعب دور هند بنت النعمان بن المنذر ملك الحيرة. بسبب رفضها الزواج من الملك الساساني كسرى الثاني (بحسب رواية تاريخية ضعيفة)، اندلعت أكبر مواجهة بين الفرس والقبائل العربية التي أوقف رفض الأميرة، الحروب والتناحر في ما بينها، للتوحّد ضد «برويز» في معركة «ذي قار»، مسجّلين أول انتصار عربي على الفرس قبل ظهور الإسلام. نزولاً عند رغبة الأمير المهووس بالقيادة، ابتدع كاتب السيناريو شخصية «حنظلة» (أنتوني ماكي)، وهو قاطع طريق بنكهة الفارس الشجاع، وتصدّيه لإنقاذ أخر ملوك المناذرة وابنته الهاربين من أفخاخ رجال كسرى.

سبق استحضار النسخة السينمائية من القصة التاريخية، استمرار التحريض الإعلامي على الجمهورية الإسلامية بلغة طائفيّة مقيتة، كون «العداء الفارسي للعرب قديماً، يأبى أن يموت، حتى بعدما دخل الإسلام ديار فارس قبل 14 قرناً». وبحسب رأي كتّاب البلاط، لا يستقيم ذلك إلّا باتّباع النهج الجديد لمشايخ مدن النفط المستحدثة، العاملين على جمع العرب لمواجهة «المدّ الفارسي الغاشم». لكن لحسن حظنا جميعاً، إنّ «شجاعة الشجعان» هذه، سنراها فقط عبر شاشة السينما!

من فيلم «محارب الصحراء» (إخراج روبرت وايات)

فنون مشهدية

عروض وأمسيات دعماً لـ «مسرح المدينة»

بيروت لن تطفئ قنديلها

خليك الحاج علي

قبل الوباء والأزمات الاقتصادية، كانت الأعوام السابقة تشهد مع بداية كلّ فصل خريفيّ، موسماً مسرحيّاً مكثّفاً. اليوم، المسرح يُنازع. والعاملات والعاملون فيه، يُحاولون إعادة إنعاش جثّة القطاع المسرحي، علّ الحياة تعود إليه من جديد. على ضوء ذلك، تأتي مبادرة «حسن الجوار» التي تنظّمها الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع «مسرح المدينة»، تحت عنوان: «الجار للجار». يتضمّن الحدث أمسيات موسيقيّة وغنائيّة، «لتتروحن راس بيروت». كما تخرق المشهد المسرحي الخاوي هذه الأيام، إعادة عرض مسرحية «المعلّقتان» للمخرجة اللبنانيّة الشابة لينا عسيران، على خشبة «مسرح المدينة»، بعيداً عن المبادرة التي أطلقتها الجامعة الأميركية، لكن، ضمن الأهداف نفسها المتمثّلة في إعادة بث الحياة في «مسرح المدينة».

نضال الأشقر: لن يموت

«طالما أنا حيّة، لن يُقفل مسرح المدينة أبوابه»، تقول نضال الأشقر كلمتها، وتقرنها بالعمل المتمثّل في جمع المساعدات والتبرّعات. تقول لنا: «في الأشهر الماضية، طلبت من صديقاتي، أن يحوّلن لي تكاليف المسرح من الخارج». إيجار المبنى، والعاملين والتقنيّين وغيرها... تكاليف باهظة للمسرح، الذي ما يلبث أن يُطفئ أضواءه، حتى يُعيد إشعالها مرة أخرى. يوم السبت الفائت، انطلقت أولى فعاليات «الجار للجار» التي تمثّلت في ترانيم ميلادية، لعدد من العاملات الأجنبيات، واختتمت بمشاركة فرقة زكي ناصيف، على «مسرح المدينة»، تحت عنوان «سوا مهما تجرحنا». برنامج حافل سيمتد طوال شهر الميلاد والأعياد، علّ القائمين على المسرح، يستطيعون جمع تبرعات، تعود بأكملها لسدّ النفقات المترتبة على المسرح. الوضع حرج على الصعيد المادي، وقد يؤدي عدم دفع النفقات إلى إقفال المسرح بأكمله. لذلك، كانت المبادرة، درءاً لأسوأ السيناريوهات، حيث ستباع البطاقات في فروع «مكتبة أنطوان» وتبدأ من 50 ألف ليرة لبنانية.

يتنوّع البرنامج بين أمسيات موسيقيّة، يقدّمها عدد من الفنّانين. في 12 كانون الأول (ديسمبر)، كان الموعد مع فرقة «جيلان»، أو مَن تُطلق عليهم الأشقر تسمية «الآباء والبنون». قدّمت الفرقة أغنيات شرقيّة، وأخرى خاصة، تمزج بين الجاز والصوفي والروك ضمن خلطة جديدة، قدّمها كلّ من خالد العبد الله وابنه آدم، وأسامة الخطيب وابنه إبراهيم.

تغيب الاحتفالات حتى 20 الشهر المقبل، حيث تُقام أمسية «رند» غناء يوسف، وليلى، وجمال أبو حمد، ومشاركة عدد من العازفين. وفي 21، تقدّم السوبرانو غادة غانم، «معكرونة وغنية» لنحتفل بالباستا والحبّ والحياة، إذ ستغنّي غادة وهي تحضّر الباستا، الطازجة على المسرح مع صديقاتها.

أما العرض المسرحي «مش من زمان» الذي يندرج في سياق «سيرة ذاتية مغناة»، فتقدّمه نضال الأشقر برفقة الفنان خالد العبد الله، يوم الإثنين في 27 من الشهر الحالي. وهي حفلة خاصة لدعم «مسرح المدينة»، وستصل أسعار البطاقات إلى 1,500,000 ل.ل. لدعم المسرح.

وفي 28 من الشهر الحالي، تعود لميا غندور برفقة زياد سحاب، ليقدّما «طحلب ودود»، وهي أمسية موسيقيّة لحّنها زياد. بعضها صدر في أسطوانات سابقاً، وبعضها الآخر يُؤدّى للمرة الأولى على المسرح، والنصوص هي لشعراء من أمثال صلاح جاهين، أحمد فؤاد نجم، ومحمد خير. ويختتم البرنامج الأربعاء في 29 مع «كورال الفيحاء»، الذي سيُقدّم على خشبة «المدينة»، أغنيات من دون عزف، بقيادة المايسترو بركيف تسلاكيان.

هكذا، تحاول نضال الأشقر إعادة الحياة الفنية في قلب العاصمة، وبث جرعة من الأمل، بعودة المسرح إلى بيروت. ما يبدو لافتاً أيضاً أن وزير الثقافة محمد وسام مرتضى يرعى عن المبادرة التي أطلقتها الجامعة الأميركية، لكن، ضمن الأهداف نفسها في إدارة بث الحياة في «مسرح المدينة».

«المعلقتان»: عبث وواقع وتهكّم

في المسرح المعاصر، ثمة حرية في استحسان العبث العشوائي بالأفكار والأنماط. ليس بهدف تكهّن الجمهور بنيّات الفنان، بل، لإفساح المجال أمامه، من أجل تفكيك وتحليل الأفكار والمشاعر المرتبطة بتجاربه. تُتيح مسرحيّة «المعلقتان» (16، 17، 18، 19، الحالي على خشبة «مسرح المدينة»)، للمتفرّجين، التساؤل عن واقعهم وما يفرضه من عزلة، وتحد، وعدمية، وعن مفاهيم كالسيطرة، ونزعة القوة، والتحكم بالآخر. تُعطي أهمية للعلاقة مع المتفرّج على الصعيد الزمني، والمكاني، والسوسيوثقافي، في إطار يجمع اللغة التهكمية، مع الجمالية الشعرية (كتابة وأشعار: حسن مخزوم). وتستكمل المخرجة اللبنانية لينا عسيران، التعبير عن النص، واللغة الأدبية، في شكل جمالي. يحفّز العمل الجمهور في بيروت لإعادة النظر في واقعه بعد الأزمات المتتالية التي مرّ بها.

> **«مش من زمان» يندرج في سياق «سيرة ذاتية مغناة»، تقدّمه نضال الأشقر برفقة الفنان خالد العبد الله**

في الفترة الأخيرة، لم تعتد كتابات مماثلة في المسرح. يقوم النص في «المعلّقتان» على مراجع فلسفية متقدّمة، كإميل سيوران، الذي يُشير

مشهد من «المعلقتان»

إلى أنّ لا قيمة للإنسان، ومصيره الزوال. تجربة حسن مخزوم الأولى في الكتابة المسرحية، تبدو واعدة، حيث للشعر دور بارز أيضاً. إذ تمت الاستعانة بنصوص لشاعرات انتحرن كفرجينيا وولف، وغيرها. تتخذ اللغة الأدبية عمقاً، فلا تقوم على الزخرفة، بل تغوص في عمق الحقيقة الداخلية المتصلة بغاياتها اتصالاً جوهرياً.

انطلاقاً من هذا المنحى العمودي في التأليف المسرحي، يمكن القول بأنّ نصّ «المعلقتان»، يتكامل بين المضمون والشكل، مما يتوافق مع رؤية الناقد الفرنسي رولان بارت، الذي يدعو إلى عدم تحنيط الإبداع واختزاله في النص فقط، بشكل يلغي تعدّد القراءات. وعليه، تقدم لينا عسيران على صعيد الإخراج، مسرحية كوميدية سوداء، تمزج تقنيات المسرح الكلاسيكي مع المسرح المعاصر، وتغيب الحبكة الأرسطية أي (بداية، عقدة، نهاية). لينا، التي تحرص على استعمال أدوات وتقنيات جديدة للمعالجة الدرامية، تعمّدت خلق جو غير واقعي، حيث يتوسّط خشبة المسرح، قفص حديدي، ليس هدفه التزيين. إذ إنّ هذا القفص يتحوّل إلى سجن للذات أحياناً، أو إلى تابوت يجسّد الموت. أبعد من ذلك، الفضاء المسرحي ليس مكاناً واحداً، بل تتعدد وتتشتت الأمكنة فيه، ويكون مطواعاً لتجسيد أفكار وخيالات الشخصيات. ما أضاف بعداً فنياً وجمالياً وإبداعياً على العرض، هو عنصر الموسيقى، والمؤثرات الصوتية، الذي تم العمل عليها مع الفنان علي الصباح، الذي يعزف بشكل حيّ أمام الجمهور أثناء العرض. يُذهل المتفرج أمام حجم الأحاسيس، والأوجاع، والحب، التي يصنعها علي، موسيقياً. يتنقّل بدوره، بين عوالم متقلّبة من العبثية، والواقعية، والشاعرية، والسلوان، والأحلام، وينقل الجمهور معه.

«المعلّقتان» (يارا زخور وسارة عبدو)، بالإضافة إلى العامل التقني (جلال الشعار)، يجسّدون الأفكار والفلسفة التي ذكرناها. المرأتان المحبوستان داخل المصعد، معلّقتان في فترة ضبابية من حياتهما السيكولوجية، مما يُضفي على التفاعلات والتصرفات والحوارات سياقاً مشحوناً. تواجهان أثناء الانتظار العبثي، تساؤلات عن المعنى وجدوى الوجود، وعناد القدر أمام رغبتيهما الخاصة. يأتي كل ذلك في سياق يتدرّج من الواقعية الهزلية إلى السريالية. أتى أداؤهما متقناً على الصعيد التمثيلي. تنقلاتهما ملأت الفضاء المسرحي، وانفعالاتهما كانت واقعية كلاسيكية في معظم الأحيان، سرعان ما تتبدل لتكون «غروتسك» في أحيان كثيرة. يحاول العامل التقني، خرق الفضاء بين الحين والآخر، محاولاً إصلاح العطل التقني، وتخليص المعلّقتين. بالطبع، يتعدّى دوره ذلك، إذ يجسّد فكرة تحكم الرأسمالية بحياة البشر. من هنا يأتي السؤال: هل يعبّر العمل عن الواقع والإنسان المضطهد في مجتمعات اليوم؟ سؤال مشروع لا تقدم عنه المسرحية أي إجابات. ولا تتبنى أي وجهة نظر، بل تكتفي بطرح التساؤلات أمام الحضور.

«الجار للجار»: حتى 27 كانون الأول
«المعلّقتان»: 20:30 مساء بدءاً من 16 حتى 19 كانون الأول ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت)

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 15 كانون الاول 2021 العدد 4514

صورة وخبر

بعدما صار «بيتر باركر» متّهماً بقتل «ماستريو» ونشر الفوضى في المدينة، يلجأ إلى «دكتور سترينج» في محاولة لمحو ما حدث واستعادة سرّية هُويّته. وهو في طريقه لفعل ذلك، يجد باركر نفسه في مواجهة مع أعداء من عوالم أخرى. هذه هي باختصار قصة فيلم «سبايدر مان» الجديد الذي يحمل توقيع المخرج جون واتس واسم «الرجل العنكبوت: لا طريق للوطن» (150 د). الشريط الذي يصل إلى الصالات اللبنانية غداً الخميس، حصل على عرضه العالمي الأوّل أخيراً في مسرح قرية «ريجنسي» في لوس أنجليس، بحضور باقة من نجومه، على رأسهم البريطاني بنديكت كومبرباتش الذي تألّق على السجادة الحمراء برفقة زوجته المخرجة المسرحية صوفي هانتر. ومن بين الحاضرين أيضاً، نذكر: زندايا، طوم هولاند وغيرهما.
(فاليري ماكون ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

تدريب

أظنّ أنّني تعبت.
تعبتُ مثلما تتعبُ الصخرةُ، والعربةُ،
والطريقُ، والشجرةُ، وحديدُ الفأس.
تعبتُ ما تَوجّبَ عليّ أن أَتعبَهُ، وأَدّيتُ
كاملَ فروضي.
أظنُّ وأكثر.
والآنَ، كفى!
في القليلِ الضيّقِ ممّا بقيَ لي مِن
رصيدِ الحياة، سأتَفرَّغُ لتَذكُّرِ نفسي:
بلا أدنى ندمٍ أو تَأَسُّفٍ أو خوفِ ملامة،
سأديرُ ظهري للجميع
وأتدرّبُ على الطريقةِ الأهوَنِ والأجمل...
لرسمِ ابتسامة.

سداسي آرثر ساتيان: الأشرفية ملؤها الجاز

غداً الخميس، يتجدّد موعد محبّي الجاز مع آرثر ساتيان (الصورة) حفلة في NOW Beirut (الأشرفية ـ بيروت). يرافق عازف الجاز اللبناني ـ الأرمني الشهير في الموعد المرتقب خمسة فنانين، هم: دونا خليفة (غناء)، ريما بو عون (غناء)، خاتشاتور سافزيان (دوبل باص) وإلياس معلّم (ساكسوفون) وفؤاد عفرا (درامز). يُعتبر ساتيان من أشهر العازفين في مجاله، وإلى جانب إنجازاته المهنية المنوّعة يدرّس البيانو الكلاسيكي في الكونسرفتوار منذ عام 1998. وهو عازف البيانو الذي أتى نجوم الجاز إلى بيروت أمثال لاري كوريل وجون هيكس وتشارلز ديفيس وسوني فورتشن متحمّسين للقائه وحضور عروضه.

حفلة سداسي آرثر ساتيان: غداً الخميس ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

ورشة فنيّة: الخرائط الإبداعيّة وسرد القصص

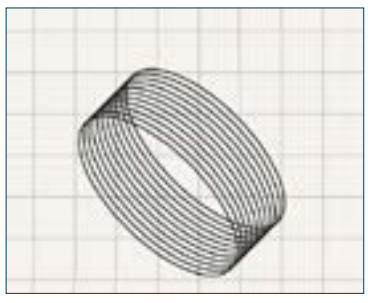

يدعو «مركز مينا للبحوث التصميمية» والمركز البحثي التجريبي «ديس أوردر» الشباب الفلسطينيين المقيمين في لبنان والذين تُراوح أعمارهم بين 18 و 28 عاماً، للمشاركة في ورشة عمل حول رسم الخرائط الإبداعية وسرد القصص. ستُعقد ثلاث ورش عمل في 18 و19 و21 كانون الثاني (يناير) المقبل، في «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت)، على ألّا تتعدّى مدّة كلّ منها الأربع ساعات، مع مزيج من الجلسات المختلطة والعمل الميداني عن بُعد. وفيها، سيستخدم المشاركون تقنيات وأساليب رسم الخرائط الإبداعية لإنشاء أعمالهم الفنية الخاصة.
وسترتكز عملية رسم الخرائط على تجسيد وسرد القصص المتعلقة بالبيئة الحضرية من منظور الشباب الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيّمات اللجوء، بالإضافة إلى التعبير عن علاقتهم بمدينتهم. أما الهدف من هذه الأنشطة، فهو «توفير تقنية روائية بديلة لمشاركة القصص والتعبير عن علاقتنا مع بيئاتنا المعيشية بشكل نقدي وحاسم». علماً بأنّ آخر مهلة لتقديم الطلبات هي 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. للاستعلام:

abbas.m.sbeity@gmail.com

فرح الديباني الليلة في «الأسواق»

لمناسبة الأعياد، تزورنا الفنانة المصرية الشابة فرح الديباني (الصورة)، اليوم الأربعاء بدعوة من مهرجان «بيروت ترنّم» المستمرّ لغاية 23 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. الفتاة الاسكندرانية التي شاركت في أعمال أوبرالية عدّة حول العالم، تحطّ في بيروت مع برنامج غير أوبرالي، يتمحور حول كبار مغنيات حوض البحر الأبيض المتوسط. ووفقاً لأنشطة سابقة للميتزو ـ سوبرانو الأنيقة، سيضم الريبرتوار كلاسيكيات لسيّدات الغناء العربي، كفيروز وأسمهان وأم كلثوم... علماً بأنّ الأداء سيكون شبه أوبرالي إن جاز التعبير (لناحية تقنية استخراج الصوت) فيما المرافقة محصورة بالبيانو الذي سيتولّاه مواطنها الفنان مينا نبيل حنّا.

أمسية لفرح الديباني: اليوم الأربعاء ـ س: 20:00 ـ ساحة العجمي (أسواق بيروت). الدعوة عامّة.